

بسم الله الرحمن الرحيم

بذہ

تعلیم

علقہ غسے بعض کتب الروضہ البیہ

شرح اللمعة الدمشقیة السید السلام آیت اللہ

سیدنا امام حجة الاسلام سیدنا ذوالقادرین

السید محمد عیسیٰ بن الموسوی

الموسوی الشیرازی الحیرانی

نواب شہ

قد طبع فی مطبعہ نور المطابع

الکبریٰ بمصر فی جمادی الثانی ۱۲۸۵



الحمد لله المتعالي عن لادراك البشرى والداعي إلى شرح المحمدى
 على النهج الاتقى عشرى عليه وعلى هو السلام المزمى بالنسيم السعوى
 والعبير العبهرى وبعد فهذه تعليفة انيقة على عدة البحاث
 اغرها كتابليراث من الروضه البهية في شرح الملة المشتقية
 الفها العبد المغييب الذى يردده المشتري عباس بن علي بن جعفر
 الموسوي النوري المشوشترى اسكنه الله بارضى لغرضه

كتاب الطهارة

قول طاب ثراه واجبة ومنذوبة صبيحة وغاية بيحة قالوا حجب
 المبيح من الوضوء ما كان لصلوة واجبة مثلاً عند حضور وقتها
 مكلف خال عن الحدث الاكبر ومن الغسل ما كان لها عند حضور

وقتها من يحدث بالحدث لا كبير ومن التجمه ما كان له عند عدم
 التمكن من الماء والواجب بغية المبيح من الوضوء كوضوء الحائض
 وإن نساء والمستواضه قبل الاغتسال للصلاة لك وكالوضوء
 المندرج من الغسل الحائض واغنيها قليل الوضوء ومن
 التيميم المحجب للخروج عن احد المسجدين والمندوب لمبيح
 من الوضوء كالذي يكون لصلاة مندوبه او من كتابة المصحف
 ومن الغسل كغسل الجناب لقراءة غزمية او صلوة نافلة ومن التيميم
 ما ناب عن طهارة مأثية لك والمندوب لغير المبيح من الوضوء
 كالوضوء الجديد ووضوء الحائض للذكر ومن الغسل كغسل
 الجمجمة وقتل الوزغة وسائر الاغسال لمندوبها لغير الواقعة للجمدة
 ومن التيميم كقيم المحجب للنوم فهذا اثنا عشر قسما مع امثلةها قوله
 رحمه الله ونبيه بقوله لا في كرا على نه لا يشترط في طهره به وقوله
 عليه دفعة قال السيد السند الاستاذ المتبحر الطويل الباع الفقيه
 العبيد الغزوي المتأخر العلامة الشهير في البقاغ الوحيد في
 الاصقاغ سمي جلده ابي عبد الله الحسين ايداه الله في تحريكه

التزاع واسمنا على وجه يستلزم لا يخرج ان تطهير الماء بالماء
ما لم يرد صورة من لا يخرج الا طهارة في الاخرى وان كان في
الامر على العلماء فاطية سيما على الاغنياء وليس فيهم لا بد
امرين اولهما رفع اليد عن الحكم بقطر الماء راسا وهو مود الى الحق
والخروج عن الاجماع وثانيهما ان ترجع الى العمومات وهو قوله الماء
طهورا ي طاه هو ومطهر لا سبيل الى الاول ففتين الثاني ثم وقع
الخلاف بين العلماء في تطهير الماء الواكدا بالغاء الكرهل يشترط
فيه الدفعتوا المازجة ام لا ووجه الخلاف ان من نظر الى عموم
الحبر وانكر هذا الشرط وحكم بان الكرمطهر مطلقا سواء كان وقوا
دفعه ام تدريجا بالممازجة ام بغيرها ومن نظر الى اجماله في تفصيل
الحكم قال بلا مذ بالمتفق عليه والاحتياط والتوقف في المختلف
فذهب الى شرطية الدفعة والممازجة وغيرهما لان تطهير
الكرم هذه الشروط متفق عليه وامابد ونهما ففيه خلاف
فالاحتياط ان لا يحكم فيه بالتطهير ويقتصر على ما لا خلاف فيه
والشارح رحمه سلك المسالك الاول فنظر الى عموم الحديث وحاصل

كلامه على من شرط هذا الشرط هو ان قيد الدافعة وغيرها
 غير واقع في كلامه لا تثمة عليهم السلام حتى يجب حملها على الدافعة
 الحقيقية وعند تعدد رها على العرفية بل فما يقتضى الدافعة
 والمجازفة هو الدليل لعقل وهو ان الماء ان كان جساما متصلا
 فاذا اتى بعض منه على ماء اخو فلا حالة يلاقية شئ منه فتشئ
 وكل ما لاقى الخمس صار نجسا لكونه قليلا فلا بد ان يلاقية بكليته
 دفعة واحدة وان قيل يتألفه من الاجزاء التي لا تتجزى فهي
 ايضا لا تنزى الى الخمس بكليتها الا عند وقوعها دفعة واحدة
 وهذا الدليل ان نريد ان نحمل على اعتبار الدافعة الحقيقية وبهي متعق
 واما المصير الى العرفية فلا ضرورة داعية اليه هكذا ينبغي ان
 يفهم هذا انتقام فانه مما اضطربت فيه كلمة الاعلام قوله الحق
 به المصير الى العرفية المصير العنبي اعلم ان العصير العنبي بعد اشتداد
 قوامه بالغليان قبل ذهاب ثلثيه حرام لورود النص لان
 فيه رطوبة فضلية صالحة للفساد والاسكار وليس نجس على
 التحقيق الاصل وعدم النص وليس كل حرام نجسا فالمحاشية

[illegible]

أي يجعل منتهى سيرة علي الرجل ليس في امتصير انتمو^ن سيند^ن
من القدمين في الحركة قوله اما لان غاية الحمد في بعيدان
غاية هذا الرضوع الزم وهو حدث فكيف يكون ما غاية الحمد
بجميع الصلوة ورافعا للحدث والمراد هو الاستبعاد فان لا بأحة
والحدث كالاخذ لاد ويبعدان يجعل شئ واحد غايتان متضادتا^ن
وليس المراد امتناع ذلك حتى يرد ان الغايات الشرعية ليست
من جنس لعل الحقيقية ولا يمتنع ان يجعل لشارع غاية الوضوء
الواحد بأحة الصلوة وتكميل النوم معا غاية الامر ان يرفع
الصلوة قبل النوم وانفلت ان هذا لا يصح في حق الجنب حيث
هو جنب لان الصلوة لا تسباح منه ما لم يغتسل واذا اغتسل
لم يبق جنبا بقول هب ولكن الكلام ليس في خصوص الجنب
فان ما ذكره من الدليل يعم غيره ايضا على ان ما ذكره رجوع
اسم ما ذكره الشارع في الدين الثاني ولا كلام فيه قوله غير
اسم جدين فانه لا جواز للجزاز فيها للاجماع المستند بأراء الشيع
في التهذيب عن جميل قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن

٨
الجانب مجلس في المساجد، قال لا ولكن يميزها كبريا لا بالبر والنجاه
ومسجد رسول الله ﷺ فإن مقتضى الاستشاعة عند من هو في الموضع أو
هو عين الجواز وان كان غير المشي في الجوانب فتمه ذل وأول شيء
الاجتياز واختلافوا فيه ف قيل يفتق بالاجتياز جهة من جهة لست في
المدارك وقيل لا وجزوه الشئ واستقر به السبيل بالخط والفتى
الاصلاح ولعل ببناءه علان مررد انهم في
في الموضع ومختلفة كما في التماس في الموضع
تأمل الجواز ان يراى بالمعروف والتمس بالعلم
الرواية المذكورة فيعمم المسمى في الاجتياز في جهة من جهة
في المجلس البتة فلا يريد من في الموضع السكينة
حكمة وهو خلاف ظاهر الرواية بل ظاهره ان المراد بالتمس
هذا النوع من المشي مكان في فان الموضع معنى الاجتياز في
بالباء على ان الموضع يطلق على المفسر لانه في قال في التمام
مرورا ومرورا جاز وذهب ولما ساء له لا بد في مذهب الموضع
التمس ونعم المشي في الموضع ايضا يميز بين التماس والتمس في الموضع

المجالوس فصح إطلاق المروور في مقابلة المجالوس على المشي في الجواب
 لغير الاجتياز، وقد ورد بعض الأخبار بلفظ المشي ايضاً كرواية
 جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال للجنب ان
 يمته في مساجدكم ولا يجلس فيها الا المسجد الحرام ومسجد النبي
 والجواب عن الوجه الأول انه لا كلام في مكان اذاعة مطلق المشي
 من المروور انما الكلام في المعنى الظاهري له وهو الاجتياز ليس الا
 وحيث ورد اكثر الاخبار بلفظ المروور فيحمل على معنى الظاهر لفقد
 المشاركة عند انتفاء الدغدة فيه وحصول الاحتياط معه
 وما ذكر من لزوم السكون عن حكم المشي في الجوانب وذكر خلاف
 ظاهر الرواية قد فوج بان الرواية لا دليل فيها على حصو اقسام
 الحركة والسكون بل لسؤال فما كان عن المجالوس فاجاب تنه
 رعاية ما هو اهم عندنا سائل وبين حال الاجتياز بين سائل و
 الاستعمال بجملة في غير معنى كونها بمعنى على المروور وبمعنى الاجتياز
 مسند على كافي قوله ولقد امر على التميم بسببه وقوله مروور على
 وادعى لسباع ولا اري وما نقل عن القاسم من كون المروور

الذهاب فالظان المراد به الاجتياز ايضا لا الشئ الملط والعطفت
 تفسيره ان المرور هو مجموع الجواز والذهاب والرسام فهو
 على سبيل التجوز لا الحقيقة لان الجواز خير من الاشتراك وعن رواية
 بانهماء مع ضعفها يمكن جعلها على الاجتياز ومن هنا التضمين قوله طاب
 ثراه نعم ليس له التردد في جوانبه بحديث يخرج عن الاجتياز قول
 واستحباب المرأة قول فتستبرأ عرضا اما بالبول فلا اختلاف ام يخرج
 قول المرأة ليس عليها الاستبراء بالبول خلافا للمفيد حيث
 قال في المقنع وينبغي لها ان تستبرأ قبل الغسل بالبول فان لم
 تفسرها ذلك لم يكن عليها شئ ووافقه في الاصلاح فاستقرب
 الاستحباب ولا دليل على هذا المطلب في ما نعلم غير ان المفيد
 اعلم بما حكم ولعله كان عنده ما يردى الى ما قال وان لم يذكر في
 هذا المجال واما ما استدلل به تلميذه الشيخ ابو جعفر الطوسي به في
 ايمن رواية سليمان بن خالد عن ابي عبد الله قال سألته عن
 رجل اغتسل قبل ان يبول فخرج منه شئ قال لا يمين له
 قلت: فالمرأة يخرج منها شئ بعد الغسل قال لا يمين قلت: فالمرأة

في الحقيقة
 راجع
 في الحقيقة

فيما بينهما قال لان ما يخرج من المرأة انما هو من ماء الرجل روايته
 عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عن المرأة
 تغتسل من الجنابة ثم ترى نقطة الرجل بعد ذلك هل عليها غسل
 فقال لا تلازمه لانه يخرجها كما تشاء هذا على استحباب الاستبراء لها بل
 دوما يلزم منها عدم مشروعية بها لان مدلولها العهرية وانما
 هو ان لا اعماد عليها حين خروجه منها شيء بعد غسل عند تركها
 الاستبراء بالبول كمر الاستبراء حيث كان على المشهور انهم وانما
 شرح زهري النفس عن طريق ان الغسل فانه اذا لم يغتسل من هذا
 الحيزاء حاصل لها من دون الاستبراء ففقد ولا على نفس الاستبراء
 عنها لعدم ثبوت التعبد بالمحض ويؤيده اصل عدم رخصه في المرأة
 معما ذكره الشارع رحمه ما حاصله ان الاستبراء بالبول مما دلت على
 في خارج بقية المنى به وهذا انما يحصل في حق رجل لا في حق من
 المنى والبول فيه فيكون دور البول منه حراما لبقائه في الاجزاء
 المنوية بخلاف المرأة فان مخرج البول منها مخرج المنى فالحكم
 عليها بالبول ثم طهر من القول وبالحكمة فما ذكره الشيخ غيره في

الجزء الأول من دعوى مفيد وهو استحباب الاستبراء لها وهو
 بعدة الأوجه إلى الدليل وإن كان منطبقاً على الجزء الثاني منها وهو
 أنه لا شيء على المرأة أن لم يتسر لها الاستبراء ولعل الشيخ قصد بالدليل
 اثبات هذا الجزء الأخير والانسكوت الاستاذ خير من بيان التاميز
 وما عسى أن يتوهم من الاستنباس لهذا المطلب بأن السوان مشهور
 بكون الاستبراء بالبول مع ودايم هو ما بين النساء في ذلك الوقت و
 جوابه عليه السلام يؤذن بتقريره على ذلك فهو كما تراه خفي لا يبين
 ولا ينفى وأما الاستبراء بالاجتماع فهو وإن أمكنها بالعصم عرضاً
 كما أثبتته جمع وليس بعيد لكنه غير ثابت وإن كان حوط كما نبه
 عليه سيدنا العلامة بقاء الله وادام في روضته الأحكام قوله و
 يدخل في حكمه اسم الطفل عاد حكمه المطلق مما سبق في أول كلامه وما
 للمرجع بالمتن قوله ومع ذلك لا يخلو من التصور كما لا يخفى لأنه وإن
 سمي المصغر باعتبار بعض الأفراد وهو ما نص عليه من ابن ثلث
 ونبتي لكنه لا يسلم عن بعضه وهو من زاد عن الثلث ونقص
 عن حد الرجولية وإن شئت

كتاب الصلوة

قوله كالآتين والفرن الآتون كتور وقد يخفف اخذوا والمخبارو
 الجصاص ونحوه وآفون بالضم الذي يجز عليه الفرقي وهو خير
 غلبا فينسب الموضع وهو غير التور قوله لمن حكم بطهرا لزمه
 القول بالمنع من السجود عليه كأنه تعرض للمحقق في الاعتبار حيث قال
 في باب التيمم الى خروجه عن الارضية ومع ذلك جوز السجود عليه
 كما مر فلا عنه في مجتبه التيمم من هذا الكتاب قوله اما بالعارض
 كالمعادة لثلاثا في الفرض الاول اذ يكفي في اطلاق القول توضيحا لمقام
 المشارح رح يريد دفع اشكال يرد على ظاهر كلام المصنف ببيان قوله
 والرجوب والندب واثبت قوله معينة الفرض ومعنونه ان الفرض
 اذا اعتبر في مطلق النية وهو لا يكون الا واجبا فلا معنى لقوله والندب
 اذا الندب هنا فلا غرض لكونها قسمين متباينين بيان لان فخر ان قوله والندب
 وجهان أحدهما ان يراد به مندوب بالعارض كالمندوب مثلا اذا اعيدت وقالوا
 الجماعة روح فالندب بنية العارضية لا متنا في الفرضية الاصلية لتناظر
 التمهيديين وهذا ظاهر وعلى هذا التقدير فالمراد بالفرض في قوله معينة

الفرض ما يبرأت الواجب كما هو المذهب وثابته ان يله بالندب ما
 يشمل المندوب الاصل كما في المذاهب الثلاثة فلهذا بالقرآن والسنن
 في مطلق النية هو نوع الصلوة اعم من ان تكون واجبة او مندوبة
 كما ذكره المشارح قبيل ذلك في الاصل في رتبة المندوبات فيكون
 قوله والندب على ما اذا التقدير في ان يندب على ما لا يندب
 فكل من الزهبي لا يندب من شئ من اثنين اما الاول ففيه نص في
 معنى المندوب واما الثاني ففيه ترك في معنى المندوب في شئ من
 ان يكون قوله او الندب معطوفا على قوله الفرض هو فلا يسد
 سوال ولا يبقى شك في قوله في نفى الكراهة في قوله او الندب
 يعني انه لو علم انه عند ترك المداومة رافع اليد فحينئذ يستأجر الى
 التيمم لفقد الماء ففي نفى كراهة مداومتها في هذه الصلوة نظر لان
 كمال الصلوة بفعلها بالطهارة المائية مآرض بكماله بالتحقق
 الحاصل بعد الطهارة الترابية قوله او فيما دون فرسخ يمكن لو عمل
 بعد ان يجعل قوله او فيما دون فرسخ كناية عن السجود في الجملة القائمة
 فانه الحكم اللازم فيه دون الفسخ وقد صرح به في المقاصد الخيرية

فقال وقد تلخص من هذا البحث وما قبله ان الناس في الجمعة
بالنسبة الى مكان ثلثة اقسام فمن دون الفريضة تعين عليهم الاجتماع
على جمعة واحدة او التباعد بفريضة ومن يزيد عنه ولكن لا يبلغ
الفريضة فان امكنه إقامة الجمعة عند هم تخير وايضا وبين
الاجتماع وان لم يكن تعين الاجتماع ومن زاد على الفريضة فان امكن
الاجتماع عند هم تخير وايضا وبين المحذور ولا سقطت عنه
الجمعة انتهى وما ذكرناه يحصل لتوفيق بين كلامه هنا وكلامه في

كتاب الزكاة

قولنا في كتاب الزكاة وان يختص الواحد راس كامل ويشتد
ان يختص بالكل الواحد راس كامل من اذنا الخيل ولو بالزكاة كما
اذا كان شريكاً لغيره في نصف احدى الفريضة ونصف الاخرى فكل
له راس من نصف اثنين فقد تلخصنا في الاشياء عليه في بعض الفريضة
اذا لم يكمل قوله والا تعين المطابق كما في المائة واحد وعشرين
بالاربعة اي وان لم يكن كل من الاربعين والخمسين وحده
بما قاله ذلك الحد بل كان العادة هو اربعة وعشرين والخمسين كما في

واحدى وعشرين او بالعكس كالمائة وخمسين او هما معا كالمائة
والثلثين فانها تقضى بعد اربعين مرتين وخمسين مرة واحدة
ولا تقضى باحدهما منفردا وهذا شق اخر وهو ان لا يعلل مجموعهما
ولا احدهما ولا كل منهما ولا واحد منهما ببينه اشار اليه بقوله ولو
لم يطابق ومثاله مائة واثنان واربعون فان عدد خمسين بقى اثنان
واربعون عفو او ان عدد باربعين كان العفو ثنتين فهو المختار لكونه
اقل عفوًا وانما فصل هذا الشق لانه غير داخل تحت القسم الاول
وهو المطابقة بهما اى بكل منهما واحدة وهذا ظ ولا تحت القسم
الثانى وهو عدم المطابقة بكل منهما واحدة لان مفاده على ما هو
صنابط العربية من توجه النفي الى القيد هو وجود المطابقة ولكن لا
بكل منهما منفردا فهذا الشق لا تنفاه المطابقة فيه راسا لا يندرج تحته
ويمكن على بعد ان يكون التقدير بقريته الشق الاخير والا فان طابق
احدهما تعين المطابق الى خرة فيكون جاريا على ما هو عند اهل
المعقول من ان نفي لمقيد قد يكون بنفي لمقيد راسا والا موهل

كتاب الطو

قوله طاب ثراه ولا فرق حينئذى حين القول بعدم
القضاء واما على تقدير القول به فالفرق بينهما فى الاثر والافساد
وعدهما لان النظر الى المحرمة منى عنه واقل مراتبه الفساد

كتاب المذ

قوله طاب ثراه وهذا القسم يمكن دخوله فى كونه طاعة او مباحا
فيخرج به او بهما فيه ان الدخول والخروج متنافيان فاما معنى قوله
يمكن دخوله فى كونه طاعة ثم التفريع عليه بأنه خارج بقيد الطاعة
حيث قال فيخرج به أى بقيد المقدور او بهما أى بقيد الطاعة
او المباح والجواب ان الدخول فى جنس الطاعة على لقول بان
الطاعة تعم الصحيحة والفسادة وقوله فيخرج ليس تفريعا على
مجرد قوله يمكن دخوله بل على ما استفيد من الكلام السابق من ان
هذا القسم غير مطلق للشارع لا متناه فلا يكون طاعة على التقال
بان الطاعة اسم للصحيحة خاصة ما استفيد من هذا الكلام من
انه داخل فى الطاعة او المباح فعلى الاول فيخرج هذا القسم بقيد

الطاعة او المباح وعلى الثاني يخرج بقيد المقتد وفقوله فيخرج به
 او بهما نشتر على خلاف ترتيب اللف لان الخروج بقيد المقتد ورؤ
 المذكور او لا في النشر متفرع على كونه طاعة او مباحا وهو مذكور
 في اللف ثانيا ولا يبعد ان يستفاد مجموع الامرين اى دخوله في
 الطاعة وعدم دخوله فيها من قوله يمكن لان الامكان يقتضى ^{فيه} النظر
 الوجود والعدم فعنى قوله يمكن انما انه يجوز دخوله ويجوز
 عدم دخوله والخروج به متفرع على الاول والخروج بهما متفرع
 على الثاني فالترجيح على قوله يمكن فقط والنشر على ترتيب اللف و
 هذا وجه ادق والطف قوله المنع فاعل لقوله راجحا اى مباحا
 يرجح المنع فيه ولو قال مباحا موحا لكان اخصر واظهر قوله
 وما ذكره هذا تبعا للعلامه والمحقق قد استضعف في الدروس الى آخره
 اناد السيد السند الاستاذ المجتهد العلامة ادام الله ايامه في توفيق
 هذه المقامة ما حاصله ان نظر الشهيد رح في الدروس الى ان
 المقسم به في جميع الاقسام هو ذات الله المدلول عليها بالالفاظ
 غير ان بعض الاسماء لشدة اختصاصها بها احق بان يسمى المقسم

به الحلف بالله وهذا كاسم الجلالة فإنه شديد الاختصاص ^{بذاته}
 الله فهو أحق بهذه التسمية من سائر الأسماء ولا سيما من مقلب
 القلوب والأبصار ومدبر الليل والنهار ومثالها ما يرفع القسم
 يدلى القسم بصفات الأفعال التي يجاء بها من الأسماء الدالة على صفات الذات ^{التي}
 هي وإن اسم الذات فظريها ضعف أفعالها متوا المحقق ^{هو} والله من تسميته
 بعد الكل بالحلف بالله وتسمية الحلف باسم الجلالة حلفاً بالاسم
 ريقه الشارح طاب ثراه بأن مدار التسمية ليس ما زعم من
 الاختصاص بذات الله والبعدها بل مدارها أن مدخول حرف
 القسم في القسم الأول ليس اسماً من الأسماء الشريفة كالألفاظ ^{التي}
 لأن يكون بالفاظها المحترمة مقسماً بها بل لمقسم به فيه إنما هو
 مدلولها أعني ذات الله سبحانه والألفاظ سمات وعلامات ولهذا
 كان رسول الله كغيره ما يقول لا ومقلب لقلوب وكان إذا اجتمع
 قال والذي نفس محمد بيده فهو الأولى بأن يسمى حلفاً بالله كما قاله
 رحمه الله بخلاف القسم الثاني فإن مدخول حرف القسم فيه هو
 أحد الأسماء الشريفة القابلة لأن تكون مقسماً بها بحروفها الشريفة

وحرمتها فهو حلفت باسم الله ثم قال مستدركا نعم لو قيل الخ ومحصله
التسوية بين القسمين بأن يكون المقسم به فيهما جميعا مدلول
اللفاظ بالغاء الالفاظ الداخلة عليها عروب المقسم وجعلها جميعا
سمات الذات وهذا قول جامع بين ما حققه المص في الدروس
وما ذكره الله هنا أولا وليس معنى الجمع هنا أن هذا القول رافع
للنزاع والمنافاة الواقعة بين قول المص هنا تبعاً للمحقق والعلامة
قوله في الدروس ردا عليها إنما المراد بالجمع هنا أن هذا القول
صالح من قولين أحدهما قول المص في القسم الثاني وثانيهما قول
المص في القسم الأول فإن قول المصنف في القسم الثاني هو أن المقسم
به فيه ذات الله وهو قول المتأخر وح في القسم الأول فإذا جعل
المقسم به في كلا القسمين مدلول اللفظ فقد اجتمع القسمان لله

كتاب القضاء

قوله وترجيح الوقت قرأ البراء المأملة والجيم والمياء المشناة من
الرجح محركة وهو التشبه بالإنسان والتزعج والرجح آخر الأمر
عن وقتك كما في بقا موسى ولو يذكر الترجيح وعلى تقدير صحته وكونه

بمعنى التأخير كالارجاء فلا معنى لتأخير الوقت الا ان يراد تأخير
 الامر عن الوقت على نهم التجوز في النسبة والظن الترجيح بالوزن المعجمة
 فالجيم من قولهم كيف ترحى الايام اي كيف تلاكفها قوله ولا ضم في
 معناها الى استثناءها جواب عما يرد هذا وهو ان قضية الاستثناء لقيضة
 استثناء الذكورية قطعاً فان الاستثناء من الامور المتعاطفة اما
 راجع الى الجمية او الى الاخير فقط على الخلاف فلا بد من دخول الاخير
 في الاستثناء على كل تقدير وتعمير الجواب ان ما ذكرت انما كان لازماً لو
 كان المستثنى افراد الامور المتعاطفة اي احادها فان ارجاع الاستثناء
 الى الاول والوسط دون الاخير هنا امر خارج عن قانون اللغة وهذا
 ليس كلف فان المستثنى والمستثنى منه على الوجه الذي ذكرناه هو
 المجموع وهو امر واحد كما عرفت من قوله فيصير التقدير كذا قيل
 اقول لدى افهم من هذه العبارة هو ان قوله رحمه الله لا قاض
 التحكيم استثناء من مجموع ما اشترط في لقاض العام وكيف في الاستثناء
 من مجموع انتفاء البعض في قاض التحكيم وقد علمت ان بعض هذا
 المجموع وهو الكتابة والبصر منتف في فقد صح الاستثناء ولا حاجة

الى استثناء الذكورة وان تصور هذا المطلب في صورة دفع
 دخل كان قائلاً يقول ان قوله الا قاضي التحكيم استثناء وهو يقتضي
 انتفاء ما ذكر في المستثنى منه والذكورة مما ذكر فيه فلا بد من استثناءها
 في قاضي التحكيم والجواب ما دللنا عليه وما ذكره هذا الفاضل فتكلف
 لا ادعى اليه على ان الذكورة ليست اخرا لامور المتعاطفة المذكورة
 فلا تجاها لما ذكره في الدخول صلاحته يحتاج الى دفعه قوله وان
 تخلف الثالث وهو المجزوم بان صرح بالظن او الوهم اقول لا خلافت
 في سماع الدعوى اذا كانت في صورة المجزوم كان يقول لي عليه الف
 درهم سواء جزومه بالقلب ام لا فان المدعى اذا كان لم يبينه تشبه له
 بحق وهو لا يعلم بها او قوله مقر بحق وهو لا يعلمه فلان يدعى به و
 على الحاكم سماع دعواه وكذا لا خلاف في عدم سماعها اذا كانت في صورة
 الشك والاحتمال كان يقول من الجائز ان يكون لي عليه الف درهم
 انما الكلام فيما اذا وردت بطريق الظن كان يقول ظن ان لي عليه
 كذا وانه الذي سرق مالي وقتل ولدي والمشهور في عدم السماع
 مطلقا وقيل بالسماع مطلقا ذكره في لك وقول بالتفصيل وهو

السمع فيما يعسر الاطلاع عليه كالقتل والسرقة وببعض المعاملات
وعدم السمع فيما عداه كالكثير من المعاملات وهو ان لا يثبت على خثارة في الكفا
وح نكل ما يعسر الاطلاع عليه فالوجه فيه السمع وذكر القتل والسرقة
على سبيل التمثيل وانما حملناه على ذلك مع ان ظاهر العبارة عدم
السمع في المعاملات مطلقا وان كان بعضها مما يعسر الاطلاع عليه
كالمعاملات الوكيل بعد موته او غيبوته لان الظن في هذه الصورة
ان حالها كحال القتل والسرقة والفرق تحكم حجة المشهور عدة امور
احدها ان لا يراد بطريق الظن كالا حتمان ليس بدعوى وانما
الدعوى ما اورد بطريق القطع فانه المتبادر من قولك فلان يدعي
على كذا والسمع انما يجب للدعوى وثانيها ان من لوازم الدعوى صحة
رد المنكر اليمين على المدعي وهو لا يصح هنا لعدم جزمه به وثالثها
ان من لوازمها صحة القضاء بنكول المنكر وهو محتتم هنا وكيف
يقضى بما في قبضة عمرو لمن لا يدعيه وانما يقول ظن انه لي والوجه
في الوجوه الثلاثة واحد هو نفى كون المظنون من الدعوى في شئ
بشهادة العرف وانتفاء لوازمها فيه وحجة السمع مطلقا اما اولا

فأصل الأباحة وهو جواز الحكم والفصل في كل خصومة وإحالة على
 اشتراط الجزم وفيه ما سيأتي وإما ثانياً فعموم ما جاء في الأمر بالحكم
 وما دل على أن نصاً لقصد لرفع المنازعات وقطع الخصومات ونفيه
 منقطع وإما ثالثاً فلأن ما ذكر في حجة عدم السماع فهو لا يقبل إلا لاعتناع
 أما الأول فلما يرد على أن الغالب في الدعوى بالنظر إلى حال الخصوم
 وإمكان هو ما ذكر لكن يابى أن يورد على سبيل الظن أيضاً وهو في النظر بعبارة
 كثير إما يقوم مقام العلم فدعوى انحصاره أغنياً يورده في صورة القطع
 مقدوحة بالمنع إما يورده في المسئلة أن هذا لا يدل على السماع وهذا
 يدعى عدم السماع مع أن كلامهم إنما يفتي بما غلب على ظنه من أنه ان
 استعمال للدعوى في المظنون لا يقتضي على ذلك ما لم يكن كونهما حقيقة
 فيه لأن الاستعمال مع من الحقيقة وكون المتبادر منها مادة السماع ودران
 المظنون وصحة السلب بأن يقول ظن هذا لا ادعية ولا حقيقة
 ولا لقطع البتة فلو كانت حقيقة في المظنون أيضاً لزم الاستدلال به
 المجاز خير منه وذلك لأن المظنون ولو قيل يكون فرداً من المقطوع
 فلا شك أنه متميز منه وليس له حد معين إلا لغيره ولا مساوياً له

حتى يمتنع لا يشترك وإما الثاني والثالث ففيها لا لا تكون
 الدعوى على الإطلاق مستلزمة لصحة رد اليمين والقضاء بالنكول لم
 لا يجوز أن يكون هذا مختصاً بالدعوى لمسوقه على القطع كيف ومن
 الدعوى ما لا يرد مع اليمين على المدعى كما إذا كان ولياً أو وصياً فليكن
 المخلوثة كك وفيه أن لا إطلاق ظ من إطلاق الدالة الدالة على أن
 للمنكر أن يرد اليمين وأن المحاكم أن يقضى للمدعى بنكول لمنكر
 تقييده بالقطع لا يسمع إلا بعد إقامة الدليل كقيا مع على التخصيص
 بما عدل الرى والوعى ولئن تنزلنا عن هذا كله فنقول أن أصل الحجية
 الثالثة للقول بالسمع غير مسبوغ لأن بطلان حجة القول بالعدم على
 تقدير تسليمه لا يكون دليلاً للقول بالسمع فإن القضاء نيابة عن
 الشارح فلا بد في المورد المشكوك فيه من الدليل على إذنه عليه السلام
 ولا تكون عدم الدليل على عدم الإذن كافياً في الحرام وآما القول بالتفصيل
 فهو ما نقله المحقق رحمه في الشرائع عن معاصرة نجيب الدين ثم المحلى فقال
 وكان بعض من عاصرناه يسميها في التهمة ويجلب المنكر وهو بعيد
 عن شبه الدعوى تهى وتوضيحاً أن بناء التهمة في غالب الأمر على الظن

والتبرهم فيقال ظن ان فلانا سرق ما الى لبا رحنة ولا يقال رايته يسرق
 والا لقليل له فهلا اخذت بتلابيبه فاذا رفع الى المحاكم وقال مثل
 ذلك فلو لم يسمع ذلك من هذه الحقوق ضياعا بمخلات ما اذا سمع فانه
 ربما خاف من سوء معاقبة الاكثار فاقرأ وتسامع الناس فتشبه له
 بعض من اطاعه عليه ولا اقل من التحليف بعد التحذير فلعل ينكل
 وفي كل صورة يستأدى حق كذا ذكره في الوسائل ثم تعقبه بان من
 اعظم المقاصد سبيل ذيل لستر على الناس ولذا لا حرمت
 الفيبة والتجسس والقبول ان يرسله فكيف يسير هتك الحرمة بالتزاعف
 واجراء الاحكام على رؤس الاشياء بمجرد الفايضة التهمة ولا اقل من تخصيص
 ذلك بمواقع التهمة لا كل من اتهم وان لم تكن مظنة للتهمة انتهى و
 هو حسن في نفسه ولكنه غير قانع لما دلت الحجة التي ذكرها لابن نمايل
 انها معارضة عليها فاقصى ما يفيد التساقط والحاصل ان عموم الامر
 بالستر معارض بعموم الامر باستيفاء الحقوق معارضة العمومين من
 وجه فلا بد من الترجيح بل اصل العموم الاول مخصوص بماعد القضاء
 فان التعمد مداره على هتك الاستار وكشف الاسرار ولذا جوزت

الغيبة في انتظام الشهادتين قال بسام الدعوى المظنونة فقد جعلها
 من موارد القضاء فهي لا يسلم كونها من مواقع اسبائك لذيل فالعمدة
 الكلام في كونها من موارد القضاء وربما يحتج لك بأصل لا بأحد
 ويتوجه عليه انه ان اريد بأحد ما يترتب على السماع من المحكم والقضاء
 فالأصل فيه العدم لانه تساطع على الناس فلا يثبت الا بالدليل القاطع
 وعند فقهاء فلا امتناع لازم عملاً بقوله تعالى ولا تفت ما ليس لك به
 علم فان عدم الدليل دليل لعدم وثما يستأنس لذلك ايضا بحديث
 ما قاله الدين وهو حديث طويل وموضع الاستيناس فيه امران الاول
 ما فيه من ان غلاما استقبل عليا عليه السلام وهو يبكي فقال عليه السلام
 ما ابكاك فقال ان هؤلاء النفر خرجوا بأبي معهم في سفرهم فرجعوا ولم
 يرجع ابي فسالتهم عنه فقالوا مات فسالتهم عن ماله فقالوا ما ترك الا
 فقد تمهم الى شريح فاستحلهم وقد علمت يا امير المؤمنين ان ابي خرج و
 معه مال كثير وساق الحديث الآن قال فالزمهم المال والدم فان ما
 ذكره الغلام لم يكن على فهم القطع بل من باب التهمة وقد سمع على عليه
 السلام والثاني ما فيه ايضا من ان داود النبي من قبله يالهون و

ينادون بعضهم مات الدين فدعاهم غلاما فقال له ما اسمك قال
 مات الدين فقال من سماك بهذا قال مي فانطلق اليها فقال لها من
 سماك بهذا قالت ابوه قال وكيف كان ذلك قالت ان اباها خرج في سفر
 ومعه قومه وهذا الصبي حمل في بطني فانصوت القوم ولم ينصتوا لي
 فسالتهم عنه فقالوا مات قلت اين ماتوا قالوا لم يخلف ما لا اقبلت
 او صاكره بوضيئة قالوا نعم زعموا انك حمل فما ولدك من ولادة ذكر او
 انثى فسميه مات الدين فسميته قال تعرفين القوم قالت نعم قال
 فانطلق بنا اليهم ومضى معها فاستخرجهم من منازلهم فحكم بينهم
 بمثل الحكم الذي حكمه على عليه السلام من تفريق القوم ومسايلتهم واحدا
 بعد واحد مكبرا حتى قروا باجمعهم بالقتل ووجه الدلالة فيه كالدلالة
 فيما قبله بل في هذا اظهر من وجه اوله يكن هناك دعوى فضله عن
 كونها مظهره وآجوابه ان هذا لا يكاد ان يكون من باب القضاة ولذا
 خالفه في امور منها الاصفاء الى كلام الغلام فان المدعى يشترط فيه
 البلوغ ومنها تهميد المدعى عليهم ووسائل السيف عليهم ومنها تسلك
 الاستخلاف المنكر والتكبير عليه بل هو ضروب من العدل والسياسة والتدبير

والكياسه وان سلم في وقضية في واقعة والمقصود اعرف بها واما يستدل
لذلك ايضا بما روى عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي كان يحبس
في قهمة الدم ستة ايام فان جاءه لا وليا ببينة ولا خلى سبيل فان
جواز الحبس قبل حضور الولي دليل على جواز سماع التهمة مع حضور المتهم
بالاولوية ويروى بان الرواية مع مخالفتها للاصول المقررة من امتناع
تججيل العقوبة قبل ثبوت موجبها ضعيفة بالسكوني المعروف بوضع الحديث
فلا تصلح للاستدلال ويحتج ايضا بانه اذا حصل له ظن محقق على غيره
بشهادة البينة او اقراء ذلك الغير جاز له ادعائه عند الحاكم وجوابه
ظاهر فانه لا كلام في تكليف المدعى وجواز ادعائه ما لا يقطع به انما الكلام
في تكليف الحاكم بمحل يجوز له سماع ما يورده احد في صورة الظن او يحجب
عليه قصر النظر على ما يورد عليه بصورة الجرم وان كان المورد ظانا براءة وشكاً
او كاذباً ويستدل ايضا بانه لو كان الجرم بالدعوى شرطا للحكم لوجب
على الحاكم الاستفسار في ما لم يصح فيه بالجرم هل هو جازم ام لا ثم
الاستفسار عن سببه والنظر فيه هل هو مفيد للجرم ام لا وانت خبير
بان المطلوب هو الايراد في صورة الجرم لا الجرم كما مر غير مرة فكلما

اتى به في صورة التهم سمع الحاكم ولا تكليف له بالإطلاع على غيبه و
 الاستعلام عما في قلبه هل هو جازم أو غير جازم فإلا قرب الاحوط ان
 يقال بعدم وجوب سماع الدعوى المظنونة والموهومة مطلقاً من
 جهة القضاء وان كان ربهما وجب ذلك في باب التهم من جهة المحاسبة
 والعدل والمعاونة على البر فان هذا القول مع قوة يكون مشهوراً منصوصاً
 بالأدلة المستطوعة أيضاً مع ما علمت من ان عدم نهوض الدليل على
 الوجوب كاف في ثبات المطلوب كيف وان جواب الخصم المتهم بالدعوى
 المظنونة إما اقراراً وانكاراً لان السكوت راجع الى أحدهما فان اقراره من
 جهة الاقرار ولا كلام فيه اذا اقرار العقل على نفسه مقبول وان لم يكن
 هناك دعوى صلا وان انكر فاما ان يحلف او لا وعلى الثاني فلا فائدة
 للسمع ولا معنى للقضاء وعلى الاول فلا بد لمن دليل قاطع لان التكليف
 تكليف فلا يشبث بدليل ضعيف على ان استماع القاضي الامر المظنون
 تعريض لنفسه في موارد التهم وسوء الظنون لما فيه من تسليط صاحب
 الظن على صاحب اليقين وهو من افلهم موارد التهم بالرشوة والظلم
 وقد ورد عنهم عليهم السلام اتقوا موارد التهم فالسكوت اسلم ومن

يسكت يسلم مع ان القضاء انما هو عند المرافعة والتحاكم وهو لا يتجلى
 بالحقيقة في مفروض المسئلة اذ المدعى لا ينازع احدا بمخصوصه وانما
 غرضه استكشاف الامر والفحص عن القاتل والسارق ليستوفي حقه
 بعد الاستكشاف فهو مجرب وذلك لا يستأهل ان يقوم له القاضي على الدست
 فيكون نظيره لما قيل بالفارسية مدعى سسست گواه چست قوله
 وتظهر الفائدة في مواضع كثيرة متفرقة في ابواب لفقه قال في
 الحاشية منشأ الخلاف من انه صادر من المدعى فكان كالبيينة ومن
 ان سببه التناول وهو من المنكر فكان كالاتحاد وتظهر فائدة الخلاف
 في مواضع منها لو اقام المنكر بيينة بالاداء والابراء بعد حلف المدعى فان
 قلنا ان اليمين كالبيينة سمعت بيده المنكر وان قلنا كالاتحاد لم تسمع منه
 بيينة مكنة لا قرارة ومنها انه هل يحتاج مع اليمين الى حكم الحاكم ان قلنا
 كالبيينة توقف عليه وان قلنا كالاتحاد فلا ومنها لو انكر المغلس فحلف
 غريمه فان قلنا انها كالبيينة شارك او كالاتحاد فقيه ما سأل في من الخلا
 ومنها لو انكر الوكيل في المبيع العيب فحلف المشتري عليه بعد تكموله
 اليمين فان قلنا كالبيينة فالوكيل رد على الموكل وان قلنا كالاتحاد فلا

ومنها لو ادعى لباثته تولية كثرة الثمن واقام بينه فانها لا تسمع لانه
مكذب بها بقوله الاول ولكن لما حلفت المشتري على عدم العلم بذلك
وهل للمشتري رد العين عليه ام لا يبنى على القولين فان قلنا اليامين
المردودة كاقرار المنكر فلا الرد لان المشتري لو اقر نفعه وان قلنا انها
كبينة المدعى فلا لان بينته غير مسموعة انتهى قوله في الحاشية ام
تسمع لانه بينه مكذبة لا قراره على قراره بالاستغفال العالي وهو الاصح
بان يسمى بالاقرار وذلك لان الاقرار بالاقرار مثل لا ينافيه ببينة
الاداء والابراء فلا نتيجة عدم سماع البينة على تقدير كون اليامين كالاقرار
ايضا فانها مسموعة بعد الاقرار المذكور وقولنا ان قلنا كبينة
فلو كليل على وكيل لباثته رده على لباثته الموكل وان قلنا كالاقرار فلا
ذلك لاننا اذا اقام المشتري لبينة على العيب في لمبيعه سمعت البينة
ورده المشتري على وكيل لباثته رده الوكيل على لباثته فكذلك يجب الرد
مع يمين المشتري وانما قال فللوكيل رده مما شاة مع الشق الثاني فان
المراد فيه وان قلنا كالاقرار فلا يجوز الا فالظان يقال فعلى الوكيل رد
بمخلات مان كانت كالاقرار فان الوكيل لو اقربا لعيب في متاع موكله كان

ذلك منه اقرارا في حق الغير وهو غير صحيح فكذلك اليمين المأثمة
 للاقرار قوله ومنها او ادعى البائنة تلبية الخ اعلم ان الباعع اربعة اشخاص
 لان البائنة اما ان يجبر المشتري بثمن المبيعة في العقد السابق او لا
 الغافل لمسا ومساو ولا مال ان يبيع منه بمراسل مال وبمقصود منه
 او بزيادة عليه والاول التولية والثاني الوضعية والثالث المراجعة و
 رابعها ذكره هذا ان البائنة اذا قال للمشتري ان هذا المتاع كنت
 اشتريته بخمسة دراهم ووليتك هذا العقد ثم ادعى اني كنت
 اشتريته بستة دراهم وانما بينه فانها لا تسهم لكونه مكذبا
 انما يتبى له الاول حين العقد لكن يجوز ان يخلص المشتري
 ان ادعى عليه ان يباعه بالثمن السابق والتمس المشتري فان حلف سقط
 دعواه البائنة ولا يلزم فيه انما ان كلام في ان المشتري هل يجوز ان
 يبيع البائع ما لم يثبت فانه انما اليمين المودودة كاقرار المنكر فلا الرد
 لان المنكر وهو المشتري لو اقر بانه راس مال هو ستة دراهم لنفع
 اقراره البائنة فانه يكون من اليمين كاقرار المشتري فافعال البائنة حجة
 عليه وكيفية ما فانه تكليف بائنه وان قلنا ان اليمين كاليمين

فقد علمت ان بيننا ائمة غير مسموعة فكذا اليمين لعدم انتفاع البائنة
بها وبعد هذا البيان اتضح لك ان ذكر التولية هنا احتراز عن المساواة
لا المراجعة والموازنة فان بناء هذه التمرة على الاخبار بالاثمن هو
مشترك في الاقسام الثلاثة منقود في المساومة فلعل التخصيص
بالتولية على نبح التمثيل صحتها اظهر الاقسام وان لم يكن اظهرها
لصوقا بهذا المقام قوله من غير تفصيل بين ان يجتنع المدعى عليه
من الحلف فيرد اليمين على المدعى وبين ان ينكح من الحلف والرد
جميعا فيرد الحاكم اليمين على المدعى قوله من التغير وما يصح لها
العين واعجاز الزيادة والتعدي عكس ذلك في جميع الجهرين التغير حصل
التفيس على الغفر وهو ان لا يرضى الرجل لنفسه ملكة قوله والرصية
اليه اى الى المدعى استرا من الوصية له فانه اذا ادعاهما كان مقصوده
المال قوله والثاني لقبول مطلقا فسر القول الثاني بالقبول مطلقا
مع عدم العلم بقائله ولو يفسر بالتفصيل لذى ذهب اليه العلامة
لان كلام المصنف بالنظر الى ما سبق انما هو القول بالثبوت مطلقا
وعدم الثبوت مطلقا ولا ينساق لذهن من كلامه الى القول بالتفصيل

الموت فمن ثم صار علياً يمين مع البينة وهو كالصريح في المطالبة
منه ومعه على أنه لو لم يكن لميت مطلوباً بالحق فلا يمين على المدعى و
معلوماته في ما نحن فيه غير مطلوب بالحق فكيف يجامع المدعى
بما ذكر في الرواية لقدمات فلان وإن حقي عليه وهو يعلم أنه خلا
اليمين وماله عليه من حق وكونه من بطل المدعى على الميت ثم اذ لم يتبنا
منها ما يتصور استدلال لميت بأمال وهذا غير متصور للاشتغال
ورواية عبد الرحمن كاشفة لما في صحيحه الصفار من الاجمال والاحتياط
يفسر بعضها بعضاً ولأن التعليل تكليف فلا يثبت لا بالدليل و
شبهه فثبت ولأن الحمل انما هو على المنكر عقلاً ونقلاً وتوحيدها المدعى
خلاف الأصل فيقتصر منه على القدر المتيقن وبه دعوى الاشتغال
ولأن المحكمة في عدم الاجتزاء بالبينة حيث لا يجتزى بها انما هي
عدم دلالتها على بطلان الحق كما تؤولى اليه الرواية المعللة وبه مفقودة
في دعوى الايصال والتعبد غير ثابت في هذا الجاه والقول بأن
التعليل انما هو لبيان وجب الاقرار باليمين فلا يجب اطراؤه بعيد عن
ظالمات والمقال بل انما هو مجرد ادعاء احتمال ولا نه لونه يحلف وانعم

المسمى لزوماً تكون بين البيعة والظلم بالآخذ ثانياً ولاها محمد وادان
 في الدين وان لم يفرغ فلا معنى لرجوع اليه من ولاه لو كان في دار القضاء
 لما سمع منه دعوى لبقاء وما اختلف خصمه بعد اقامة البيعة على
 الاداء فكيف وهو ميت ساكت لا منكر ولا مثبت ولا نقد يترأى
 الخراب اليه من في دعوى الاشتغال على الميت وهو مطلق الترتيب
 فما فلانك من افاقر البيعة على الايصال اعد ما اقر على نفسه بالمال
 وهو قاض ببعدة عن التهمة اذ لو كان غير متخرج من الكذب و
 اخذ حق الغير لا نكره راساً من اول الامر فلا اعتراض بالاستدانة
 قونية على الديانة ومن هنا يخرج الجواب عن حديث الاختيار المظلم
 وهو مع ذلك قاصر عن افادة الوجيب وهذا لا ينبغي وان لم يكن فيدل
 للاستدانة فلا اقرب من ان تعد من المؤيدات ولا قرب الى الاختيار
 ان يعرض عليه لمخلف فان بذل ولا فلا يجبر فتدبر واذا عرفت هذا
 فنعود الى اصل الحكم في باب التخليف في الدعوى على ميت فنقول انه
 ثابت في الجملة لا شك فيلان مستندة وان كانت الرواية المتشابهة
 وهو ما رواه في التهذيب عن احمد بن محمد بن عيسى بن عبيد عن يمين

الضمير قال حدثني عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال قلت للشيخ عليه
 السلام أخبرني عن الرجل يدعى قبل الرجل الحق فلا يكون له البينة
 . قال قال فيمن المدعى عليه فإن حلف فلاحق له عليه وإن لم يحلف
 فعليه فإن كان المطع بالحق قد مات المحدث وبه شتملة على محمد
 بن عيسى العبيدي وفي توثيقه قول وعلي ياسين الضمير وهو محمول
 لأن الجملة المحل قد تاقوه بالقبول حتى أن جدي السيد نعمته
 الله العجز أثرى عول في شرح التهذيب على جامعهم النقول مع كونه
 سأل محتاجه على غير طريقة الأصول ولكن هل يطرد هذا الحكم في
 جميع الدعاوى على الميت أم هو مختص بالماليات ظاهر الإطلاق
 في كلام الشهيد الأول وترك التقييد من الشهيد الثاني لأول
 مقتضى الأدلة التي ذكرناها الثاني كيف وقد قيل بعدم إيراد
 في عين مع القطع بأنه مال مدخر فما ظنك بما ليس فيه من المالكين
 عين ولا أثر فالقول باختصاص التحليف بالحق المالى وعدم
 فيما سواه هو الامتنع ولا احسن ان شاء الله تعالى ولو خرجنا فذهبنا
 من صدقه من هي بيد مع اليمين وعلى المصدق اليمين

للاخر فان امتنع حلف الاخر واغرم له الحيولة بينه وبينها بما قرره
 الاول انتهى بمقتضى ان يقر المصدق بفتح الدال ولكن فيه وجوه من
 الاختلال احد ما ان الضمير في قوله التالي واغرم امالا والمصدق
 بكسر الدال والاخر والكل لا يخرج عن بشا عداد في الثاني يلزم انتشار
 الضمائر فان الضمير في متنع راجع الى المصدق بالفتح وفي غرم
 الى المصدق بالكسر وفي له الى الاخر وفي لثالث لا وجه للغرم ولا ينطبق
 عليه ما ذكر في الدليل وكذلك الاول بل كانه جامع للمحدورين وثانيها
 ان قوله على المصدق غير ملائم بعد قوله فذل واليد من صدق لانه
 اظهر في مرقته لا ضمائر ثالثة بها وهو اشنع ما ان معنى قوله لليمين
 هو اذ من صدقة الثالث في حكم ذي اليد بعد هذا التصديق
 فيقضى له بها مع اليمين منه على انها ليست للاخر وهذا هو معنى
 قوله وعلى المصدق ليمين للاخر على تقدير فتح الدال فيلزم التكرار
 من غير طائل تحته وهو في مثل هذا المقام مستعجن جدا لان يقال
 ان اليمين هنا على المصدق بناء على ان القول قوله مع يمينه ولو كان
 المراد يمين المصدق له لكان حق العبارة ان يقول وعليه ليمين لكن

فيه ان كلام الاصحاب بان تصديق الغالب كاف من دون توقف
على انضمام اليه فلذلك وجب حمله على عيني المصدق وانما
العبارة غير ذاتية عن المسامحة واما على تقدير الكسر فاليمين لا ولي
من المقر له على انها ليست المصدق في شروا الثانية من المقر على انه
لا يلزم انضمام اليه من قبله في غير ذلك واما في هذا التقدير
راضيه وهو انه لا يتردد في الثالثة ان ادعى عليه علم بانها لفان
استمع ان لم يسمع من المصدق بان هذا الكلام في الاشياء في الانفس اذ
ليست بالثابت الاخر القبيحة لانه الذي قد صرح عنه العين باقراره
لا يلزم لاحد من الطرفين فلا يسوغ له الاتجاع منه بعد استحقاق
المصدق نهائيا باقراره ان قيل ان لا طهار في مكان الاختار لا يلزم
على ذلك التمسك به في ما خلا قال وعليه يمين للاخر كما قال في
حيث في ذلك التمسك ان يكون في يمينه في المدين عند قوله
وعليه اليمين للاخر في ما خلا في الاخر واغور القبيحة في ما خلا
الوجه في ذلك انما اراد به ان يكون في يمينه في المدين عند قوله
كان هو المتبادر لنفسه في ما خلا في الاخر في ما خلا في الاخر

اباة في كلامه واما الموصول الثاني وان كان عمدة في الكلام ايضا
 لكن اتى به بالتبع والتضمن فلما غير الاسلوب واتى بالمظهر مكان
 المضمرة على خلاف الظاهر علم انه يريد اثبات حكمه للموصول المذكور
 بالتبع وهو المصدق بالكسر وكلامه هنا الحسن من وجب مما فيك
 فانه يحمل في وجوه عديدة ان يكن الضمير ان في عليه واغرم
 لذي اليد الذي صدق الثالث ب ان يكونا الثالث سحر ان يكون
 الضمير الاول لذي اليد والثاني للثالث والعكس وقد ظهر لك
 مما روجه الفساد وان الواح هنا هو الوجه الثاني والذي ذكرناه في
 ترجمته من لزوم التكرار بلا فائدة على تقدير الخلاف غير هذا
 بل ان الله من كلامه في لك هو الشق الموجه لانه جعل المقل في قوة ذي
 اليد ولم يرتب عليه حكما بل عقبه بقوله وعليه يمين فيتوهم ان
 هذا هو الحكم المترتب عليه وهو المحكوم عليه بالحلف لان يقال انه
 اتفق عن بيان الحكم بجعله صاحب اليد فان حكمه ظاهر ثم ان قوله
 في ما ياتي ولو صدقهما في لهما بعد حلفهما او تكويلهما ولهما احلافه ان
 ادعيا علمه صدق المصدق بالكسر ايضا فان موداة انما هو احلاف

المقرر واختلاف موضوع المسئلةين غير مضي لان ادعاء علمه وهو
مدار الاحكام متطرق في الموضوعين ولكن العبارة بعد لا تخمس^ت مسألتها
اما اولها فلا نية قولها مع اليقين في مقام وعليه اليقين ليس على ما ينبغي
فانه يوهن ان لها مدخلا في تشخيص ذي اليد مع انه ليس مرادفا^ن
اليقين حكم مرتبة على تشخيص ذي اليد لا من مشخصاته ولذا قال
الفاضل لتو في حاشية هذا المقام المراد اذا تنازعنا في يد^{ثالث}
فصدقا أحدهما دون الآخر ولم يكن هناك بينة تشهد لأحد ههنا
والذي صدق المتشبهت هو ذا اليد والآخر خارج له اليقين على المصد^ق
له الاخر حكم الدعوى واما ثانيا فلا نية قولها وعلى المصدت
اليقين للاخر ليس على طلاقة فكان عليه ان يقيد بما ادعى عامه
بانها له واما ثالثا فلا نية قولها فان امتنع سلم الآخر بمعنى على ر^د
اليقين سواء كان الرد من المنكر او المحكم ولو يرجح بذلك وانعده اهمل
الظهور وايضا فان الرد فيما كان اليقين يمين نفى العلم محل تأمل ولما
رابعا فلما قال الفاضل لتو في ان هذا المحكم مشهور ولى فيه نظر
فان المتشبهت باقراره رفع الدعوى عن نفسه وجعلها بينة وبين

صاحبة فلا يدعى هو حقاً عليه حتى يسوغ له اختلافه وحيلوا له
بيننا وبينه لا يوجب خلافه ولا عزامة لأنه لو قيلت ماله لأن المفروض
أن العين قائمة والدعوى بما يكون على العين وعلى من بيده فكانه
قال لا دعوى لك على بل على صاحبك ولا نص على ذلك بخصوصه
فيما أعلم وعموم غرامة المتأفات لا يوجب وطريق السكوت سلم انتهى
الله لا أن يحكمت ويجاب عن الأول بأنه لا اختصاص له بما اختير
كسر الدال في المصدق بل لا بد من ارتكاب ما فيه من المسامحة على كل
حال ليوافق كلام الأصحاب فإن الظاهر هو نحو كلامهم يدل على أن العين
توجه إلى المقر له دون المقر قال السيد السند طاب ثراه في الشرح
المعغير ولو كانت في بد ثالث وصديقاً لهما بأنهما في حكم
ذو اليد قضى بحال مبرميه والآخر خلافه أي خلاف المصدق
إذا ادعى عليه علمه بأخيه فإن امتنع حلف الآخر وأغرم القيمة
اللاعين لا يستحق المصدق لها بأخباره فلا يمكن ارتفاعه
منه وإنما ينرم القيمة لتفويته العين على الآخر بأقراره وقال السيد
احسن الله إليه في رد الكل وإن كانت بغير ثالث ولا يبرهان صدق

اذ اخرج بالدليل، واقهر له السبيل، ومع ذلك فقلت اهل فيه عند
مجال افتقد النصوص بالخصوص ولما في مستند من الاجمال، ولان
المتبادر من المدعى هو مدعى اهل، والله العالم بحقيقة الحال، وعن
الراجع بوجهين اما اولا فيما علمت من ان الثالث وان لم يبق لان
مطالب اهل، وحتى لكنه يدعى عليه الاخر علم بان العين اقصم له
احلافه على عدم العلم، وان قد حال بينه وبينها باقراره للاول وقد
استخفها المدعى الاخر بخلفه وامتناع المقر قبل من الحلف بعد قراره
بها للاول، وهذا موجب للغرام كالاتلاف فكان باقراره للاول، ولا
وامتناعه من الحلف عند استخلاص الاخر ثانياً، لكن اقر له يد بشي ثم
قال بان العلم، وفان العين حثت للاول وبغيره القيمة للثاني فتأمل
وببشارة اخرى ان الثالث مشا ركة للعلم بالحق التام عن الحلف
في كونه مطلوباً بالعين اولا ومدعى عليه من جانب الاخر بالموالاة
والعلم بان العين له ثانياً واستخلاص الاخر له ولو على عدم العلم بانها
له ثالثاً وامتناعه من الحلف رابعاً فيقضى عليه بالحق بعد حلف
المدعى وهو الاخر كما هو الاحوط في باب النكول ولكنه حيث لم يبق

العين بزيادة بتقويت منه يغرم القيمة بتعريضها للتلف مع
 امتناعه من الخلف وبأجملة فيثبت الغرام ويتضح المرام لكونه
 كالناكل في الاحكام مصانفا الى الشهرة الواقعة بين الاحباب ^{شقة} الكا
 لحسن الظن بهم عن اطلاعهم على نص في لباب وامان ثانيا فبان
 ان سلوكان رد اعلى المشهور ولا على عبارة الشارح المبرور وبذلك
 اعترف الفاضل لتوني في كلامه المذكور فلا وجه لنسبة كلام الشارح
 الى المسامحة والقصور هذا غاية توجيه الكلام وتنقيح المرام والحق انه
 لا عبارة بالعبارة بعد ظهور الامر ولن يصلح العطار ما افسد لدهر
 قوله لا سنلزاما معاوضة على جزء من مقابلة قال الفاضل لتوني
 ان قسمة الرد قد يكون باعتبار زيادة عين في احد الجزئين من
 المقسوم كما لو قسم ارض متساوي الاجزاء ويكون فيها كلمة قيمته
 عشرة ذراهم يرد من وقعت في نصيبه على الاخر نصف العشرة لا
 يخفى ان الكلمة بالكسر استرخا ط كالبيت والظا نهامما ينقل فلا يكون
 جزء من الارض والكلام في الجزاء الغير المنقول ولكن لامناقشة
 في مثل قال له والعصائد الضيقة قال الفاضل لتوني هي الدكاكين

المتلاصقة التي لا تحتل أحدها القسمة وانت حبيباً لأنه لا يربح
لاحتباً والتلاصق لأن القسمة في الأحاد كما قلنا لا في كل اثنين

كتاب الوقف

قوله لأنه عقد صدر من صحيح العبارة تأويل للنقل إلى ذي
وهمنا فائدة يجب البحث عن الفارق بين الوقف وغيره من
العقود في بطلان فيه والصحة فيها راجعاً إلى الشهرة في البيع
والإجماعات المحكيته والمعتبرة المستفيضة في النكاح والأفصا
ذكره الشارح هنا في توجيه البطلان فهو مشترك في الجملة

كتاب العطية

قوله ومفروضها محرم على بني هاشم من غير هداية لاربع
فإن الزكوة من جنس الصدقة كما قال تم أخذ من أموالهم صدقة
نظرهم وهو وارد في الزكوة ولذا ذكره مولانا الأردبيلي في بابها
في تفسيره بآيات الأصول والأحكام والفاضل لقاساً في عنوان

رسايم الزكوة وقال عن فائل فما الصدقات للفقراء ايمسا الكرم
 وبني العمدة في بيان المصارف الغنائية نذكر قوله في بيان
 ولا تبطلوا صدقاتكم باليمن ولا بد عما اوردوه الى الارديلي في بحث
 الزكوة ايضا ومن ابى جعفر عليه السلام قال لا يستحل الله جديا حسن
 صلواته بعد الفريضة ولا عن صدقة او عن زكوة وعن ابى عبد الله
 عن الصدقة التي حرمت عليهما قال هي زكاة المتروكة وفي رواية
 ابى بكر عن ابى جعفر عليه السلام في قوله نعم ان تبدا بالصدقات
 فمما هي قال يعني زكوة الفريضة الى غير ذلك من الاحاديث
 الكثيرة المقتضية وقد شاع إطلاق المبررة عليه في لسان
 المتأخرين قال في البيان في محبة الزكوة يجوز ان يستحق الفقير
 اشهاد الدفء لقوله خير الصدقة ما بقت في اي حوبا قال ولولا
 كان الزكوة من جنس الصدقة له انما تقرب اليه بتدليل وقا انية
 ولا يجوز كونه عاتقيا لانه انتهى من ذلك الفضل بين السائلين
 المطلب ابن ربيعة وما الى الصدقة او سائر الناس لا يحل لغيره
 محمد انتهى وقال اشق في الشارح في تحقيل الزكوة الى السائلين

عمال الصدقات وفي لنا فم والثالث العاملون عليها وهم جباة
 الصدقة والرابع المولقة قلوبهم وهم الذين يستألون الى الجهاد
 بالاسهام لهم في الصدقة وقال السيد السند في شرحه الصغير
 تحت قول المحقق يكره ان يملك دفع الزكاة بل نه صدقة مفقودة
 ما اخرج في الصدقة ونظائرها كثيرة لا كما تحصى حتى ان شيخنا
 الرباني قال في الاثنى عشرية الزكوية لا جود في تعريف الزكاة ان
 يقال هي صدقة عن المال مقدرة بالاصالة واذا تقرر هذا
 فينبغي ان يسئل عليه اولاً انها كيف عدلت في العبادات مع ان
 الصدقة من العقود والايقاعات وتوابعها كيف لا يذكر افتقارها
 الى الايجاب والقبول كما يذكر افتقار الصدقة الى ذلك وثالثاً
 من مصادرها المصروف في سبيل الله كبناء القنابر والمساجد فان
 يكون قابلاً في ما واربعا انه روى علي بن ملال قال كتبت الى السيد
 هل يجوز ان ادفع زكاة المال والصدقة الى محتاج غير صاحبها
 لا قط الصدقة والزكاة الا صاحبك انتهى وهو يدل على ان
 الصدقة والزكاة ملكان العطف وخامساً انه روى عبد الكريم بن

عقبة الهاشمي قال قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل من اصحابنا
يسمى ان يأخذ الزكوة افاعطيه من الزكوة ولا اسمي له انما من
الزكوة قال عطموه لا تسلموه ولا تذكروا له من الحديث وقد افق
به العلماء وهو قال على عدم اعتبار القبول في الزكوة لحصول البركة
منها باعطاء من لا يقبلها والجواب اما عن الاول فانها اذ كانت جنتين
احدهما جهة كونها تكليفاً من الله المتعال واجب الاخر من المال
وثانية كونها انتقال ملك ومعاملته بين الناس وهي بالجهة الاولى
تذكر في نبيات وتعرف باسم الزكوة وبالجهة الثانية تورث في القود
اولا لانهما متعلقتان بالجهة الثانية اعم من الاولى لشمولها الزكوة و
الكسوة والصدقة المنذورة والمنذوبة فلها حصص قسم من الصدقة
باسم الزكوة سمي غيرها بالاسم الاعم وبهذا يظهر الجواب عن الثاني
فان الصدقة تنقسم الى الايجاب والقبول ولو فعلا على ما قوال السيد
السند لطلبها طائفتان في شرحه على نافع خلافا لجماعة تفريقا لشبهه
الثاني في شرح المدة فامشروطا فيها ما يشترط في القود اللازمة
قال في شرح المفااتيح يشترط في الصدقة امور قال وسنها الايجاب و

والقبول ويكفي فيها ما يدل على رضا المتصدق والمنصدق عليه
سواء كان ذلك بقول منهما أو بفعل دل على رضاها ولا يشترط أن
يبلغوا العليم من دون خلاف يعرف انتهى وهو لو ذن بعد
الاعتداد بالقبول الآخر وكونه خلافا غير معروف ولا شك أن هذا
القدر من القبول ما يبر في الزكاة وإنما يذكره الفقهاء في بابها لأن
من أحكامها التي أنشئت باباً للجهة الثانية المذكورة فالأولى أن
يذكر في باب الصدقة ويقاس عليها حال الزكاة لكونها فرداً منها كما
يظهر وأما عن الثالث فبان حال هذا الصنف من أهل الزكاة كحال
أولئك على جهة عامة أو قبيلة أو قريظة فإنه لا يشترط فيه القبول أن
يمكن قبول الحاكم له لما ذكره الشهيد الثاني في محقق الرقعة من أن
من ان القبول معتبر في الوقت عند ذلك الزكاة لا يشترط فيه القبول
في الجملة ولو سقط في هذا الصنف وأما عن الرابع فبان عصف العام
على الخاص والخاص على العام أكثر مما نرى في كلامه قال الله سبحانه في
حكمه قرآن والنقص والفقر من الجيرة مستحب بات باصريحه وقال محمد بن
عليه السلام في الصدقات والصدقة الوسطى وأما عن الخامس فبان أن

المال المنجز وقد تحقق في الرجل لما تزعم ايوان الحياء لا يمنع
 من قبول المال من حيث انه مال بل من قبوله من حيث انه زكاة ولا
 يلزمه الا ما يمكنه من الزكاة ولا قبوله بهذه الهيئته بل يمكن ان
 يقال انه يقبله بهذه الهيئته ايضا ولكن لا يتلفظ بذلك ترغاد
 استحياء او التلطف غير لازم لحصول القبول بدونه كما في الاخرين فليشمل
 فيه على ان انفع ما يدل عليه الرواية والفتوى هي الاجتزاء في الزكاة
 بما اعتاده على غير المبدئية وهو ان الاجزاء اعم من الوجوب لا يري
 ان ايقاع المعصية في اول الزوال نسيانا مما عند الطالبين بالاجزاء
 من امر صغير هذا الوجه من الشارع في هذا الوقت عند التذكروا ان ايقاع
 التذكير في آخر الوقت في جائز لا اختيار فيه انما يجب ان يعلمها
 في ذلك الوقت عليه وانها المشهورة من ان زوال الوقتين للخصلة وقتها
 لا يبرأ وانما من الناس من لا يفرق بين الزمان في ما بين
 الصغير والآخر في الجملة ثم قال في سقطت النسيئة في الصلاة قال في الفرق
 بين من مر وانما كان في وقتها وهو يري ان لم يقع البيع فكان
 انما تلك هي حيث انما كان وهو يري ان الصلاة عليه لم يقع الصلاة و

لو سلم كونها صدقة في نظر المتصدق منه كونها لك عند المتصدق
 عليه وغاية التخصيص ذلك ان يقال ان الفارق في نفس الامر انما
 هو النية مع عدم مناقضة الملقوظ للنوى وهو حاصل في ^{حين} صدقة
 المستلزمة لا يحصل الامتياز الظاهري عند المتصدق عليه فهو
 غير مفترضة غاية الامران لا يترتب عليه احكام الصدقة عند ^{المتصدق}
 نلتزم ذلك حتى لو تصدق بهذه العبارة على لها فسمى وهو غير
 هاشمي فقبلها وتصدق فيها لم ياتم المتصدق عليه ولم يبرء ذمته
 المتصدق فطليكم بالتمام الصادق وجملة الامران ملاك الشريعة
 بأسرها على الاذن من الشارع واذا قد تبين اذنه في التصديق على
 سبيل الهدية فقد ^{لزم} بطلانها وقيل اهديت ومقاو تصدقت كما
 ان المنة تقوم بصيغة الصيغة النكاح ولا خير في انتفاء الصيغة
 الاصلية قبل وفي انتفاء اصل الصيغة القولية وما هو بهي جب
 للارتياح في كون الزكوة صدقة فانه كالضرودي من الدين و
 انما اطينت فيه الكلام دفعا لبعض الاوهام والافان الامر سهل و

كتاب المتاجر

التي له وقد اشار المصنف الى الامرين اهما المعنيين المذكورين
 وفيه ان المصنف لم يقسم التجارة في قسمين الاول الى المحرم والمكروه
 والمباح حتى يكون اشارة الى المعنى الثاني للتجارة بل ناقص موضوع
 التجارة الى الاقسام المذكورة كما نص على ذلك بقوله فينقسم
 موضوع التجارة الى محرمه الا ان يكون لفظ موضوع مقمها في الشرع
 او يراد بقوله الامرين التكسب والاعيان المكتسب بهما الا اشارة
 الى المعنيين الثمرفا فهم قول له في الثاني بتقسيمه الاول اه يريد ان
 في تقسيمه الاول وهو تقسيم التجارة الى محرم ومكروه ومباح
 اشارة الى المعنى الثاني للتجارة فان هذا التقسيم انما هو باعتبار
 موضوع التجارة وهي الاعيان المكتسب بها وهو المعنى الثاني ولا
 يخفى ان كون هذا التقسيم باعتبار الاعيان مستقيم في القسم
 المحرم والخمر فانها حرام بينهما اما في القسم المكروه كالزنا فان الطهارة
 فلا لانه ليس بمكروه بعينه انما المكروه به لا كالفان واحتمال الطهارة

وهو مما خاف في التكسب من الحرام ونظيره ما انما هو صفات فعل
المكفون دون الاعيان رحم فرج التقسيم الى امر واحد لان الحظر
بما امر به الله لا نفسه وكذلك السلاح حرام بغير اعداد الدين لا
بغير هذا الحكم النظر الجلي واما النظر الدقيق فيحكم بان بينهما فرقاً
منه اي ان التقسيم الثاني للتجارة قد بعضها من غير نظر الى متعلقها
ثاني القسم الواجب منها بآلة التقسيم الثاني هو ما توقفت عليه
تخصيص مودعه المستحب منها باعتبارها هو ما يحصل به التوسع على
التيال ومعدن واخوتها بالنظر الى نفس التجارة دون متعلقاتها
من الطعام الحيوان والاماء والعبيد واما التقسيم الاول فهو
باعتبار المتعلقات كالخمر والسلاح والكفن والطعام فان الاحتكار
عمر الحبس ليس مكرها على الاطلاق بل بخصوص مادة الطعام
ثم ان لا فرق في هذا بين الخمر بين غيرهما غير ان الخمر حرام متعلقاتها
من الشرب والبيع والشراء ولاقتناء والمباشرة فهي محرمة سائر
استعمالها لصارت بحيث تصير ذاتها بالحرمه فيقال الخمر حرام و
لا هذا السلاح والطعام والاثنان فلا يقال لطعام حرام السلاح

حرام ولا كفان سرام بل انما يقال لطعام حرام احتكاره والسلاح
 حرام بيعه لا كفان حرام بيعها هكذا ينبغي ان يفهم والله اعلم
 سر له رمان انواء بها بكتاب اه اى كان لا ولى ان يفرد كتابا بتقسيم
 التجارة والجنس عنها بقول كل ويفرد كتابا اخر للبيرة كما افرد كل من
 المعاملات كتابا بكتاب الاجارة واذا الويصنع كك بل درج البيرة في
 كتاب المتاجر كالاحسن ان يدرج غيره من التكتسات فيه
 لان مثله انهم من غير فرق فلا معنى لادراجها في كتاب المتاجر
 دونها ونكتة خصص بالادراج في كتاب المتاجر اهتماما بشانه لكثرة
 بائعيه وقد يعطل تبعا لشي من اجزائه ويؤيده ما
 يشاهد من الدسومة والدسنية في الدخان وهو شاهد على تصعد
 شي من اجزاء الدخان معلا ان يقال ان هذا من اثر دخين الدخان
 كالطيب الذي يدخله دخانه اثره وليس بانفصال جزء منه ولا يفتي
 المشهور بالاشتماء وراى له لا بالذات كالمية الملية فان
 قيل ان الاسراج يجوز فليكن مخصصا للشي عن استعمال لية الملية
 قيل صابغة التخصيص ان يكون المخصص بالكل مخصص مطلقا من

المخصص بالفقه وهما بين الاسراج واستعمال الميثة عموم وخصوص
 من وجه لاجتماعهما في الاسراج بالدهن المتخذ من الية الميثة
 ومثلا وتغارق الاول عن الثاني في الاسراج بالدهن المتين من القش
 وتغارق الثاني عن الاول باستعمال الميثة في اللباس وغيره
 مما عدا الاسراج فم لا يكون جعل الاسراج مخصصا للدهن عن
 استعمال الميثة اولى من العكس بل يحتاج الى تخصيصين الى
 دليل خارجي قوله يمكن ان يريدوا ان اضافة اى
 الجسمة ممثلا لها بان تكون الصفة بما الى ما يتعلق ويمكن ان يكون
 توصيف الصور بالتجسيم على التجوز من قبيل اطلاق البنات على
 صهر بهن والاولى ما ذكره الشارح وان كان لا يخاف عن تكلف ايضا
 قوله واستثنى منها نهم المستثناة وقد ورد في بعض الروايات
 جواز غيبة من لا يعضر الجمع والجماعات وطلق انه قد يعمل به بعض
 اصحابنا ولا بأس باستثنائه عن الغيبة المحرمة ولا ينافي لاجماع الواقع
 على تحريمه مطلقا اذ ليس هو دلالة لاجماع الا الغيبة في الجملة ولو ثبت العموم
 عن الجمعيين ايضا فخلافا هذا البعض كما ثبت عن خروجهم من الجمع

عليه ومغاثرته لمورد الإجماع فلا ينافيه الاستثناء ويعتقد
 بالرواية إلا أن يكون الخلاف معاً خراً عن الإجماع أو يكون الرواية شاذة
 صغرى كأن لا يرد عليه وضع يده عليها أو على عين المبتاع وهكذا
 بغيره من غير عائد على المنفعة ومعنى وضع يده عليها حبسها
 وصيولته بينها وبين المالك وعلى التقديرين فلا يردان المنفعة
 ليست طائفة من الأصل قال لفاضل لتوفى لأن الأصل
 تارة بالنية في الإجماع والمشتري يدعى تقديمه فيكون مدعي بناء
 لأن المدعى هو الذي يدعى خلاف الأصل فيه أنه معارض لأصله
 تأخر الحمل لتمامه والبائنه يدعى تقديمه فيكون هو المدعى قوله
 في الثاني عشرها إذا جئت على مولاها بجنابة يستغرق قيمتها أو
 بماله من غير ما أمر من أنه لو كانت الجنابة على مولاها لم يجز لأنه
 لا يثبت له من مالها إلا أن يخص الأول بالخطأ والثاني

بالحمد ومع ذلك ففي الفرق تأمل لاشتراك العلة

كتاب الشركة

فيها ولو كان الاختصاص أصلاً أي لو أراد أحد الشريكين أن

يختص بشئ من ثمن السلعة قبل قبضه ولا يشارك فيه الشريك
 الاخر فليعلم ما في ذمة المشتري من حقه بيده لمشتري بثمن معين
 مثلا اذا كان حقه دراهم فليعلم انه بالذات ان يرسله من الربا و
 تختص به او يصلح المشتري على ذلك الحق او يبرئه من حقه
 ثم يطلب منه عوضا بالتجان ولكن لا يجب حمله لمشتري الاجابة
 غير ان مثل هذه المعاملات كثيرا ما يوقع عند الاستيثاق
 والاعتماد من جهة الوداد ويحبل غريما له بذلك الحق على المشتري
 فلا يقبضه هذا الشريك بنفسه بل يتعلق مطالبة المحتمل
 بالمشتري وتفرغ ذمة الشريك ويكون ذلك بمثابة قبضه
 بنفسه او يضمن ضمان ذلك الحق عن المشتري لهذا الشريك
 ليستوفي لشريك حقه من الضمان ويقبضه

كتاب المساقاة

قوله حذرنا من وقوع اقل الجزئين الاكثر الجنتين اه كما اذا قال
 ساقيتك بنصف ثمرة ورابع اخرى ولم يعين محزج الكسرين فربما

وقرر الربيع وهو الكسر لا قل لاكثر التمرين مقدرا ان يزيد من نصف

الثمرة الاخرى

كتاب لنكاح

قوله واقل مراتب الامور الخ اقول لعل المراد بالجمعة ما وقع
 الواحد وهو امر تبتأ الوجوب والاستحباب واما المعاني الاخر فكانها
 غير معتد بها فلا يروى ان الاباحة اقل من الاستحباب على انها تكون
 بها المحذور قوله تحفظ اذا غاب عنها في نفسها الخ اقول بالعفة
 عن الزنا ولا امتناع عن ابتداء زينتها لغير المحارم وغيره مما
 يسوء من وجهها قوله وانشفه ارحاما اقول فان ارحام الاب
 لنقائما عن الزوجات الفاسدة وشدة تشوقها الى ملهى جذب
 له من ارحام غيرها من الثيبات قوله وهو ان يطلب من الله
 تعالى الخيرة اقول لا بمعنى الاستشارة فانها لا تنافي بين التبيين
 لان مطلق النكاح من المندوبات فلا حاجة فيها الى هذه
 الاستشارة ولا بعد التبيين لا باء ظاهر لدعاء عنه فان قوله

قد رل من النساء اعفهن الزيد على عدم التعيين والا لكان الظاهر
 ان قوله ان كان هذه كذا وكذا قوله والحق في برج العقرب
 اقرب الى منات لفظ البرج بناء على ما هو المنبذ ومنه قوله
 في التبرج في سرت امثال هذه الاعصار ولكن ما اظهر المدح
 البرج في غمارها بنجار الانوار من ان المنذرين في غمارها
 لسورة العقرب وهو اظهر بالمشاهدة وحلي ما في سرت
 الاستيلاطها وصورته قد خرج بمضامين من سرت
 القفاك اذ قوله والريخ حقيقه لا في الانوار
 الجماع وانصواب لفظ الزوج مكان الة وفيه فانه هو اذ
 الة اذ في هو المستعمل في معنى الجماع لا في الة
 انما في البرج قول يحتمل من ان الة المستعمل في الة
 الة في الة الة والفي الة والظاهر هو الة في الة
 لا الثاني بل هو الة يكون حامية في الة الة
 الة في الة الة الة وفي ما تنك الة الة
 وكفك في ودائعك وخطاياك في الة الة

انما قيل انهم يثبتون اسم المفعول واسم الفاعل في قولهم
 فيسبى الشيطان في قوله في جميع المحررين وفي الحديث في قوله ولكن انما
 في الحديث في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله
 من رتبة في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله
 قوله في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله
 من المرأاة في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله انما في قوله
 وان قيل ولا يسمي اذ دخل الشيطان ذكره فكان الله اعلم بما جسدوا
 والنطقة واحدة فالمرأاة قلت بأبي قتيبة في قوله انما في قوله انما في قوله
 وبعضها يعني اذا كان المولود مهيأ لنا اهل البيت في قوله انما في قوله
 شرك الشيطان والافئدة كانت من كونه شركاً في قوله انما في قوله
 عنه اقول واذا كانت جميع القصة في قوله انما في قوله انما في قوله
 جاز الرجوع في الموصوب اي كما يجوز ابا حنيفة في قوله انما في قوله
 مع المخرج اقول تعريض على المصنف حيث غفل عنه في قوله انما في قوله
 بعد الغروب في خبر واحد قوله ان ذلك في قوله انما في قوله انما في قوله
 قال له شئ السلطان رحمه الله في قوله انما في قوله انما في قوله

ان السامع وكذا غيره كانا كانت لا الى الجماع ووجه كراهة الجماع
 من تعرضه لمحصل هذا الحال للسامع وقد صرح بهذا الاحتمال في
 شرحه على الشرائع ويحتمل ان يكون المراد عدم صلاح الولد
 الحاصل من هذا الجماع وكونه زانياً و زانية ابنته
 امرأته لا يولد له مال لتأني أن النهي الوارد في كثرة أمثال هذا
 مال يحدوت ما يشين الرلد لا غير كذا الاوامر الواردة في
 مسيبيات باب ما ينفقه كما تشاهد في ما نقل في
 الكتاب بل راية مال ردة في هذه المسئلة بخصوصها
 مصروعة يعني الاراء في الثاني في هذا الاحتمال لان
 قوله فيه بغيره في قوله في باب الكلاص يورث الخرس
 وهو فائز به بغيره في قوله في باب ما ينفقه كما تشاهد في ما نقل في
 الحاصلة من الامر انكره من هذا فتوجه به بدادون من انصر
 الحاصلة من كون الزانية اقوله بالعلم لا تنكح عند الجماع
 الخ اقول قال في الثاني ان الراس عن الكراهة في وصية
 مقصد بالكثير ومقتضى بالرجل وظاهرة عدم الكراهة من المرأة

وفي التحليل منه ولا بد من بدلت و... الخبوا الاخوة فتناول الجميع
وعلى وجه بينهما بأشد ادا الكر... في كثير خصوصاً...
الرجلان انتهى ف... بأشد ادا ان كان خا...
فهو متعلق بمجدوف وهو...
نظروا ان التقيد بالرجلان...
... بالكثير من غير تفكير...
ادون من الكثرة المصروفة... قوله واول ليلة من كل شهر
الاشهر... رمضان ونصفه قال الشيخ على وجه تأخير...
لانه لو قال واول ليلة من كل شهر...
لا وهم ان استثناء... رمضان من النصف...
والنصف اقول فان قيل ان الناحية...
النصف على المستثنى وهو ايضا خلاف...
لا يستفاد... الاستثناء منقطعاً والحقيقة في الاتصال
فلا بصار الى غير ضروره... قوله الا ترى ان المحنون
اكثر ما يصريح... ان ذلك كاشف عن انعقاد نطقه في

بعض هذه الاوقات والمعتدات اعتراة المجنون في هذه
 الاوقات يدل على انها تأثيرات في ذات المجنون فيلجئ
 عن الجماع فيها لتلايها اثرها في ما يورده قوله لقول الله
 تعالى حل لكم ليلة الصيام اه اقول يستشكل الاستدلال على
 الاستحباب المذكور بهذه الآية كما تضمنه الرواية فان ظلال الآية
 الاباحة والتحليل وهو ان اخذ فيه انتفاء المرجوحية بناء على
 معناه لاخص كيفيد الاستحباب الا ان يقال انه مستفاد من
 الآية التولية وفيها فالان بآشروهن واقل مراتب الامر الاستحباب
 لكنه امر بعد المخطر وهو لمجرد الاباحة وحقيقة الامر عند اولى
 الامر و يقال ان الامم في لكم للانتفاع فيفيد الرجحان وهو
 كما ترى فان الكراهة على ما نطق به الحديث الاخر لما كان لتضر الخروج الولد
 مجنوناً و اذا علم انتفاء الضر بمحصل الانتفاع فاستبان الرجحان ويقال ان
 الاستدلال ببطلان الآية بناء على علمه ورجا يكون لبعض الجوارح معنى فوق
 وجباني ككنايات والاشادات يدل على صحاحها بالمجارات ثم تخصيص الاستحباب
 باطل ليلة من اشهر اهل من اجل صانعة الليلة الى المهر والخارجي فان ليلة صيام

المعجزة انما هي اليلة الاولى قوله وان يكون الباعث على النظر للتزويج دون
 كتب التفسير على ما تحت قوله دون العكس وهو ان يكون النظر
 باعنا على التزويج كان يقصد انه اذا نظرهما واعجبته بهما
 وهذا ليس بجيد لان المعتبر قصد التزويج قبل النظر وفي صورة
 يقصد التزويج اذا اعجبته بانظر يكون قاصدا للتزويج انتهى
 اقول لا يخفى ان ما ذكره في معنى لعكس مع بعده عن كلام
 القائل لا يرجع الى طائل فانه المراد من الاصل وهما اصل المراد
 فلا معنى لتفنيه والاجود في تفسير ما ذكره السيد المحمدي في
 تعليقه على هذا المقام ارجع اليه لتحصيل المرام وان اسردت
 الجواب عن ايراد الشارح فلك ان تنصرف في كلام القائل
 بنهم اخيه وهو ان يقال ان مرادة ان ينظر الى امرعة اجنبية
 ابتداء ثم يجهجه النظر الى تزويجه فيكون التزويج مسببا للنظر
 وهو مسبب لارادته فيصح ان يقال ان اداة النظر صار باعنا
 للتزويج لان علته اعادة عمله وهو وان كان بعيدا لكنه صالح لان
 يستمر مذاقنا في جواز النظر ولا يخفى على من ينظر قوله وان لا يكون

[illegible]

لما فاتته لحكمة النكاح كتب سلطان اعدته فحقته ونعمه من
اقتضى عدم الجواز مع الشرط والاذن بل عند صحة شرط
الابتناء عن الحكمة انكاح وهو الاستيلاد والاذن لا يمتنع
في . لما على انتمى اقول يمكن تمثيل الدليل بان صورتي الشرط
والاذن خارجتان بالنص بأدلة الاجماع فبقى لباقي على حاله
وكذا صحة الشرط ثابت ولعله لذلك امر بالتأمل في قوله قوله
لما فاتته لحكمة النكاح اقول لو قال لا استلزام اصناعه
المحذوق لكان أولى واسلم مما يورد عليه من لانتقاض بصورتي
الاذن والشرط . ذن اصناعه الحق بعدار غير
قوله والكفر . مرة في المرجوح الذي لا يمنع اه اقول
لا يمنع على الاذن والاحد من الناظرين في هذا الكلام انه
منع من ماصره اقباءه ومعه ان غير نهاية الشارح باخرا
في هذا الاذن . صورته في المرجوح في امل له بتمتة . كذلك قوله
لا يمنع من . فان قلت . الخ ابل
مأثور به ولتقاج به وجوده من

افادة السلطان عليه الرضوان وهو ان المكروه هو مطلق الترك
 طلباً لا يمنع من نقيض هذا لطلب اى عدم الترك الذى هو
 فعل المكروه وتحريره ان المكروه فعل طلب تركه مطلوبية
 لا تمنع من عدمها الذى هو مفعولية هذا الفعل وفيه ان
 نقيض طلب الترك هو عدم طلبه لا عدمه وان عدم المطالبة
 ليس عيناً لمفعولية المكروه ولا مساوئاً لها لان مفعولية
 المكروه لا تخرج عن مطلوبة تركه ولان عدم المفعولية فرع
 لعدم الفاعلية وهو من المكلف وعدم المطالبة انما هو فرع
 عدم الطلب الذى هو من الشارع الا ان يراد بالطلب تارة معناه
 المسمى واخرى اسم المفعول الى الترك المطلوب للشارع فالاولى ترك نقيض
 الطلب طلب نقيض الترك ولعل لفظ الطلب فى كلامه هو من قولنا نحن و
 مكان لفظ الترك وعليه ينطبق تفسير النقيض بعدم الترك ورح فالراجح فى
 تفسيره هو ان نفسه تخفيفاً للمنة بالمتروك تركاً لا يمنع من نقيض
 هذا الترك رباً ما احتمل بعض الاعيان من الخلل ان يقر قوله لا يمنع
 على البناء للمفعول ويجعل كلمة من السببى كى يكون حاصل المعنى ان

المروج ابداً ، لا يكون ممنوعاً بسبب نقيضه فيخرج المحرام
 لان نقيضه وهو الواجب مانع منه وهو مما لا يساعدة
 المحاورة وكان حقه ان يقال لا يكون ممنوعاً بسبب النقيض
 او لا يمنع نقيضه (رج) ما سخى من ان قوله لا يمنع بمعنى
 يباح والمحرام لا يكون نقيضه مباحاً بل واجباً وفيه ان المصاد
 بالمباح ما الشامل لساائر الاحكام عد المحرام والتقسيم لها الذي
 هو خاص الاقسام وعلى الاول فاختلاف لظهور مجالها لان
 نقيض المحرام ايضا مباح بهذا المعنى وعلى الثاني فيختل لعكس
 لان نقيض المكروه غير مباح بل مستحب ولا مساع للجمع بين
 المعنيين في استعمال واحد ولا لارادة معنى خروجه ما خطر
 ببالي ايضاً من التزام شموله للمحرام ليكون المقصود ان المكروه
 حقيقة في المعنى العام واطلاقه على المعنى الاخص الذي هو المحرام
 مجاز وفيه نظراً لان هذا هو بعينه احتمال الاشتراك المنفي
 في اشتراك اشتراح فيلزم التناقض لان هذا اشتراك معنوي
 وذلك لفظي بل لا باء ظاهر كلامه عنه وعدم حصول مراده منه

ومن المجازية في إطلاق العام على الخاص وهو ما قد يقع من
احتمال ان اللاحق المقهمة على واس لفظ المرجوح من زيادات
قوله المأخوذ ان هذا ما جارة على المرصود من مسقطات
والمراد ان المكروه هو جانب المرجوح للجانب ابراح الذي لا يجمع
من نقيض يخرج الحرام لانه مرجوح للفعل الذي يمنعه
من النقيض (و) ما وجه به بعض الاجلاء من الاخلاء
الاجاد بعبارة غير مفصحة عن المراد واصحها اضعفت العباد
تحريره ان معنى عدم المنع تجوز نقيضه على سبيل البديلية و
هو مستلزم لتجوز النقيضين على التبادل فلا يتحقق في تحريم فان
نقيضه متعين ويتوجب عليه منع ظهور هذا الاستلزام لجواز
ان يصح ابداله من النقيض دون العكس فلا يتصور المراود
أما عكسها فبان نقيض المرجوح المأخوذ في حد المكروه بما
يتحقق في ضمن الحرام وهو ممنوع البتة والجواب ان نقيض
كل نقيض رفعه ولا شك ان رفعه المكروه غير ممنوع وانما المرفوع
ذكرت سوء اختيار المكلف من ايقاعه في ضمن الحرام لا شك

المكروه هذا والذي بعث الله قدس سره الشريف على هذا
 التعريف انه لما وجد المستحب راجحاً لا يمنع من التقيض و
 لم يجد المكروه مخالفاً له الا في صفة الرجحان ابدل في تعريفه
 الراجح من المرجوح وترك الباقي على حاله ولم يفتن ان
 ما نعية تعريف المستحب انما كانت بتلك الصفة المطبوعة
 فكان ينبغي للمكروه من صفة اخرى والاظهر الا شهر في التفسير
 انه المرجوح الذي لا يستعقب العقاب والله العالم بالصواب
 قوله فان ذلك على وجه المجاز قول فلا يصار اليه بغير قرينة
 وهي هنا مفعولة الا ان يجعل مقابلة قوله الى اكراه لقيه
 فلا بأس قرينة على تحريم وثبوت البأس قوله فالايجاب
 زوجتك وانكحتك ومتعتك قال الشيخ في ط لا يدعى مد عقد
 المد او لا بلفظين زوجتك وانكحتك وقال السيد لم تضي
 وابن الجنيد وابو الصلاح وابن حمزة وابن ادريس وقد نقل
 عن بعض علماءنا انعقاده بلفظ المتعة ايضاً وارجح الاول لان
 الاصل عصمة الزوج وصيانتها عن الغير خرج عنه ما استعملوا به

من الضيق فبقى المأق على حاله الاصل ترضيه ان هذه الالفاظ
 الثلاثة سواسية في استعمالها في المنقطع مقيدة بقيد الاجل
 فلو كان الاخير منها مختصاً بالمنقطع لما احتج به في استعماله فيه
 الى قيد الاجل لان الاجل معتبر في معنى والمنقطع والتأكيد
 مرجوح فهو كاخويه حقيقة في المقدار المشترك بين المنقطع و
 الدائم والتمييز بين كوالاجل وتوكله وفيه ان المعتبر في المنقطع
 مطلق الاجل فيمكن ان يكون ذكر الاجل عند استعمال هذا
 الاخير فيه لتفهمه تعين الاجل فلا ينافي اختصاصه بالمنقطع

كتاب الطلاق

قال المصنف والذميمة كالحرية في الطلاق والوفاء على الاشهر
 اقول مقابلة ما نقله الحق ابو القاسم والعلامة الحلي رحمه الله
 عن بعض الاصحاب من انه قال بما تضمنه رواية سمرارة
 هذه من انها كالامة وحيث لم يسميها هذا القائل فتال
 الشا لا يعلم القائل

كتاب الميراث

قوله ويرث الذرية لعموم الآية أولى الأرحام لا يخفى ان عموم أولى الأرحام
 يكونهم جميعاً مضافاً لا يجدي في المقام اعني اثبات ان ذوات الجميع
 من الآية اذ غاية ما استفاد منه ثبوت الأولوية للجميع في الجمل
 واما في جميع التركة حتى الآية فلا تملك لو كان متعلق الأولوية
 ايضاً عاماً لكان لدالاتها على ذلك وجه وليس فليس شمر
 لا يخفى ما في كلام الشارح من المسامحة حيث يظهر منه ان
 الاستدلال لهذه الآية في المناسب والمسابب جمعاً من ان لا
 يناسب المسابب صلاحات من هذا ما افاده اجمالاً ويمكن الجواب عن
 الايرادين بان الثاني منهما مسامحة لفظية لصيغة بها والأول
 من الجواز ان يكون قوله لعموم الآية أولى الأرحام تعليلاً للتعميم
 المستفاد من قوله كل مناسب وكل مسابب وينبغي ان
 الشارح استعمالها في ثبات هذا العموم فيما ياتي من قوله
 ما خذ هما ما سلف وقوله وغيرهما من الى ان العموم

قوله في الحجب ولو اعيد ضمير هو هذا هو الظاهر ويمكن ان اراحة
 النقص بالاجلاد بان ذكر كونهم محجوبين بأباء الميت
 بمنزلة الاستثناء عن ضابط حجب الأباء للأبناء قوله كما يتفق
 في المحجوس فانهم لا يحرمون وطى لرجل ابنته وكذا سائر
 المحرمات حلائل عندهم قوله قال الله تعالى فان كن شاء فوق
 اثنتين فلهن ثلث ما ترك ظاهر الآية لا يشمل ابنتين مع
 انهما الثلثين ايضا بالسنة والاجماع قوله لعدم اجتماع
 مستحقهما متعذرا في مرتبه واحدة مع بطلان العول فان
 مستحق الثلثين اما البنتان واما الاختان لآب واما الاختان
 لآب وواحد من هذه الزائفة لا يجتمع مع الاخر اما الاول مع
 الثاني والثالث فلاختلاف المراتب اما الثاني مع الثالث فلا
 الثالث مقيد فيما مر بفقد الثاني فلا يجتمع معه على ان في جميع
 هذه الصور يلزم ان يكون لشئ واحدا ثلاث اربعة وهو مستلزم
 للعول قوله ويجتمع الربع مع مثله في بنتين وابن ومعه الثمن في زوجة
 وبنت وثلاثة بنين فالثمن للزوجة والربع لكل من البنين الثلاثة

لبنت ثمن ايضاً فحتمه الربع للابن مع الثمن للبنت وكل منهما بالفراقة
 كذا في المقصد بالتمثيل واما اجتماع الربع مع ثمن الزوجة فالثمن
 انما له من الربع بالقرابة وهو ايضاً لا ينفى في المقصد لان المقصد ان يكون
 الاجتماع بالقرابة وهو متحقق فيه ايضاً قال المصنف ولا عول في
 الفراقتين مثال العول ان خلف الميت اختين لآب وامرؤا ب
 وسواه ونزوجاً فللاختين الثلثان اربعة من ستة هي الفريضة
 وللزوج النصف هو ثلثة من ستة فقد شرادت السهام و
 هي سبعة تنزل الفريضة فالعامة يجعلون السهام على حالها و
 يعولون الفريضة الى سبعة ويجعلون للاختين اربعة من سبعة
 وللزوج ثلثة من سبعة وعند الاصحاب يدخل لتقص على
 الاختين هكذا فنفسه يدخل لتقص عندهم على جميع الوراث فان
 الاربعة التي هي من سبعة انقص من الاربعة التي هي من ستة
 وكذلك الثلثة قوله فقال كل فريضة لم يهبها لك الا الى فريضة
 وذلك اما بان لم يهبها اصلاً كما في الآب فان له مع الولد اسدس
 ولم يهب عنه ولا ينقص منه او اهبها الى فريضة اخرى كما

في الزوج والنزوجة والام مع عدم الولدان واما الذي اخبر بكل
 فريضة اهيضها ولم يجعل لنا قصها فرضا وتقدير كما في البنات
 والاخوات لا يقال ان البنت الواحدة وكذا الاخوت فريضتها
 انصفت اى تم هيض فرض البنت والاخت اذا وجدت كل منهما
 في ضمن البنات والاخوات الى ما يخرج من الثلثين المقدر
 المتعدد ثم هيض مع التعدد الى الثلثين وهو فريضة اخرى
 ولو قيل ان الثلثين ليس فريضة معينة لان الثلثين فريضة
 البنت والاخوات وان بلغن ما بلغن فليس فريضة كل واحد
 من معينات قلنا فعلى هذا لا يشك بالكلية لامر فان لها مع
 الواحدة السدس ومع التعدد ما بلغا ما بلغا الثلث مع عدم
 دثره لا نقص عليهم لاننا نقول ان في البنت والاخت وان هيضت
 الى فريضة اخرى لكن قد هيضت ههنا ايضا ولم يبق لهما
 فريضة وذلك اذا اجتمعت مع الولدان الذكور والاخوات للذكر
 ضعف الانتبيين مما بقى من المال بعد اخراج الفروس و
 ليس لهما فريضة معينة فتدبر هذا ما قاله مولانا جمال الدين

اقول في قوله ضعف الانثيين سبعة ظاهراً والله ضعف
 الانثي يحفظ الانثيين ولعله تصحيف النصيب وليعلم ان بيا^{نه}
 هذا شوح في زيادة في كلام ابن عباس بان يقال الا الى فريضة
 في نفس ابدل وعن هذا هو ظاهر المحصر مع انه قد صرح بذلك
 فيما بين بقوله ولا يزيد عنه شئ قوله فكل فريضة اذا زالت عن^{ها}
 اعني الى اي من فرضها الاعلى والا الى جميعاً فائدة هذا التفسير
 دخل من حاشية مولانا الجمال قوله
 على صحة القولين القائل بن الجنيد ولا يخفى في اسناد
 ما ذكره شوب بن شيبان والجامة بين المقيس والمقيس عليه
 له في الانثي يمكن ابن الجنيد بن القياس وهو متفرد به
 من بيننا معاشر الامامية قوله وعدم اشتراط اتقاء تصور نصيب
 في وراثته الاشارة الى ما اشترط بعض الاصحاب في عطاء المحبوة
 من ان لا يكون نصيب وراثته نقص من قدرها فيمنعونها
 لتناولهم وما النقص على سائر الوراث ومن ان لا يكون المحبوة
 زائدة من الثلث فيمنعونها ان كان ازيد اعطاء لها حكم الوصية

حيث لا تنفذ في ازيد من الثلث والشارح قوى عدم الاشتراط
 في كلا الامرين لا طلاق النصوص قوله تفرد الحسن بن ابي عقيل
 والفضل بن شاذان بأن الباقي يرد على الجميع بالنسبة ارباعاً
 اى فى صورة اجتماع اخت لابوين مع واحد من كلالته الام لان القر
 يحصل من الستة لان نصفها ثلاثة للاخت لابوين وواحد منها
 لكلالته الام وما بقى من اثنين يرد عليهما فتصرب الستة فى الاثنين
 صار اثنا عشر فالنصف منها ستة للاخت العينية واثنان سدس
 منها لكلالته الام وبقي ربة فيرد عليهما بان تعطى الثلاثة للاخت
 العينية وواحد لكلالته وقال رفع الله درجته واخماساً اى فى
 صورة اجتماع اختان مع واحد من كلالته الام لان فرض الاختين
 الثلثان وفرض لكلالته السدس فيحصل من الستة فان نصيب
 الاختين اربعة منها ونصيب لكلالته واحد منها وما بقى من واحد
 يرد عليهما فتصرب اصل القرية وهو الستة فى الخمسة صار
 ثلثون فنصيب الاختين منها عشرة ون فرضاً ونصيب لكلالته
 خمسة وما بقى من الخمسة الباقية منها فيرد عليهما بان تعطى لربعة

للاختين العنيتين وواحد منهما لكلالة الام قوله في مسئلة
 الثامنة من مبادئ الاجل والاخوة تبلغ ستة وثلاثين ثلثها
 لاثنتين بالام لاثنتين توضح ان الجدة والمجد والاخت المتقربين
 بالام نصيبهم الثالث ومخرجها الثلثة ونصيب الجدة والمجد و
 الاخر والاخت المتقربين بالاب الثلثان ومخرجها ثلثة ايضا
 الفرق بينة ثلثة واحد منها للمتقربة بالام واثنان منها للمتقربة بالاب
 ورؤس الاولين اربعة فينكسر عليهم نصيبهم الذي هو الواحد
 وهو لام رؤسهم ستة لان الذكورين منهم بمثابة اربعة بناء على
 ضعفية حظ ائمة منهم فينكسر الاثنان عليهم ايضا فمن اجل ذلك
 ينسب سهام كل من الفريقين الى رؤسهم وفي جانب الام يضرب
 سهامهم وهذا الواحد في رؤسهم اعني الاربعة وفي جانب الاب
 بطرح سهامهم اعني الاثنتين لهذا خلاها في رؤسهم اعني الستة و
 يكتمى بها لكونها اكثر من ينسب الاربعة الخاصة بغيره تحصل في
 جانبها الستة المأخوذة من جانبها وهو ينسب فقط اربعة انصفت فاقب
 الاثنتين يفيد رؤسهم جميعا فيضرب في وفق واخرى اربعة في

الثالثة والستة في الاثنين ثم المرتفع اى حاصل الضرب وهو
 اثناء عشر يضرب في اصل لفريضة وهي الثلاثة يحصل ستة وثلاثون
 يصح منها التقسمة بثلاثها وهي اثناعشر للمتقربين بها بالسوية و
 ثلثاها اى الاربعة والعشرون للمتقربة بالاب للذكر مثل حظ الأنثيين
 فلكل واحد من المنسوبين اليه ثلثة ولكل من الاخت والخبنة ما يقع
 ولكل من الاخ والجدة ثمانية قوله ومقابل الاصح قوله ان
 ابي عقيل ان الخال المتحد السدس وللم نصف هذ ان في كثر النسخ
 ولا وجه له والظاهر العمة فان ابن ابي عقيل جعل الاعمام بمنزلة
 الاخوة والنصف لا يدخل في الاخ فيعطيه العمة لا العم قال في
 انه لا جعل ابن ابي عقيل على صلته المتقدم للخال الواحد
 السدس وللعمة النصف كالاخوة والباقي يرد عليهما على قدر
 انهما وكذا لك ان ترك عمة وخالة والاخبار حجة عليه قوله
 بخلاف الاخوة والاجداد فيهم من هذا الكلام وما تقدم في اول
 بحث ميراث الاعمام والاخوان بان المراد باولى الاية هم الاعمام
 والاخوان واولاهم وان نزلوا والاخوة والاجداد ليسوا منهم

قوله والتقليد لو ارد فيه اهله في الاستبصار عن ميسرة في بيع
 الشرح عن ابي عبد الله قال سئلته عن النساء ما لهن من
 الميراث قال لهن قيمة الثوب والبناء والخشب والقصب فاما
 الارضون والعقار فلا ميراث لهن فيه قال قلت فالثياب قال لثياب
 لهن قال قلت كيف صار ذاك ولهذا الثمن والربع مسمى قال لان
 المرأة ليس لها نسب ترث به وانما يبي دخیل علیهم وانما صار هذا كذا
 لملا تتزوج المرأة فيجب نهر رجها امرؤ من قوم اخرين فيزاحم قوما
 في عقارهم قوله وان كان في الخالية من الولد فوري لكو نسها
 احوص على التزوج وانعت به من ذوات الاولا وفيها ان يدخلن
 هن على الورثة من يكرهونه اشد مخالفة بالنسبة الى ذوات الولا
 فانهن قد فتن بما تدرين مینهن وموالولهن ولا یخجن الى التزوج
 ثانیاً بل یخافون ذوات الاولا وعلى ولا دهن فلا یتزوجن مخافاً
 ان یغادی التزوج بخلاف ولا دهن من التزوج الا ول لا جمل الغيرة
 لكونهم كلاً علیہ قوله وسروعة في رواية ابن اذينة وهو ما
 رواه محمد بن احمد بن شیبی عن یعقوب بن یزید عن ابن ابي عمیر

عن ابن اذينة في النساء اذا كان لها ولد اعطين من الميراث كذا
في الاستبصار قوله ولان المراد من الاثبات الاثبات اه لا يخفى
ان مراد الشاهد ان لا يكون التبعوت في نفسه مقصودا بالاثبات
مطلقا او فيما نحن فيه خاصة وعلى الثاني فهو اول النزاع ولا بد من
دليل وعلى الاول فننقض بالطلاق لا اعتبار بالاثبات في مفهومه
بعينه لا يعبر بنفسه بدونه ويمكن الجواب باختصار الشوق الثاني
وان اعتبار الاثبات في مفهومه وصحته لم يثبت من النسخ
فيصار فيه الى الاصل وهو العدم ولذا تكلم بعد ذلك في الاخبار
قوله وفي رواية الى الميراث عن المسأبة فقال هو الميراث
ليقتضى خلافا ثم يقول له اذهب حيث شئت ليس لي من ميراثك
شئ ولا على من جريرتك شئ ويشهد على ذلك شاهدان الخبر
فقد اعتبر عليه المسألة الاثبات فادخله في مفهوم المسأبة بخلاف
الصحيحة فان قوله فيها ويشهد لا يدل على اشتراط الجواز ان يكون
امراستحسانيا والفرق من الاثبات عند الحاكم لثلاثا يصير محجوبا
عنه والى هذا اشار القائل بقوله لا دلالة لها في الصحيحة وقوله

ما يؤذن في الخبر قوله والمنكل به اصل للتكيل فعل الامر القطيع
 بالغير يقال نكل به تنكيلا اذا جعله نكالا وعبرة لغيره مثل ان
 يقطع انفة او لسانه او اذنيه او خفتيه ولايس في كلام الاصحاب
 هنا شئ محرر بل اقتصر على مجرها للفظ فيرجع فيه الى معرفت و
 التكيل منهى عنه في شريعة الغراء واذا نكل المولى بعبده ينعتق
 العبد قهر اعلية جزاء لما نكل قوله الحاق انعتاق امر الى
 بلاستيلا وهذا اذا مات الرجل من امر ولد ولدين احدهما عن
 بطنها والثاني عن غيرهما ثم ماتت ولدها ثم ماتت هي ولم يكن
 لها وارث فعلى القول يكون هذا العتق تبرعا يرثها الولد الاخر
 لم يلاها المولاء فانه من اقارب معتقها وهو ولدها المنة عتقة هي
 عليه من نصيبه ومولاه الذي اولدها حتى انعتقت اعلم
 انه قد اختلفت في ان المولاء هل هو موروث بمعنى انه ينقل من
 المولى الى قاربه مثل: ثل الاموال والحقوق مع فرض لمعتق بالفتح
 حيا فيجب عنه ما يوجب عنها بالنسبة الى المولى وعند من قته او
 موروث به ومعناه انه يورث بجنبه ولا ينظر الى استحقاقه وعدمه

قول الشهيدين طاب ثراهما في مجتبه الولاء في رفق ضامن الجبريد
 انما يضمن سائتة كالمعتق في واجب وحر الاصل لا كالجنفى قصور
 العبارتين عن تادية المقصود وهو ان الضامن لا يربط الا اذا كان
 حرا لا وارث له او معتقا تبرعاً لك مع عدم تبرع المعتقد او معتقنا
 في واجب فالصور ثلاثة وليس بعضها مذكور في المتن ولا في النسخ
 مع ان عبارة المصنف مذكورة على الحصر بالجهر فيما ذكره و قوله حر
 الاصل في اثر النسخ من كلام الشارح وفي بعضها داخل فالمتن و
 على الاول فهو اما مقتضى على السائبة الواقعة في المتن وحر فكان
 غرض الشارح وانه تقييد الحاصل لارد في المتن باضافة الخارج اليه و
 على قوله المعتقد في واجب ولعل المقصود توجب عبارة المتن بتعيم
 السائبة لتشمل ما خرج عن حقيقتها يضرب من المجاز و اياً ما
 كان فينبغي له ان يذكّر المعتقد تبرعاً لما ذكره الاصل الا ان يماثل
 ما اوردته فهو على سبيل تمثيل ثما قيل وانه قد اشار اليه اشارة
 خفية بالحديث التعليلية فانها شاملة للمعتق التبرع مع عدم التبرع
 ولما كان ظاهراً تقييداً له بالاصل تنجز عنه لان قوله في التفرع او كان له معتق

يناق المحررة بالأصل لكنه بعد الغاء خصوصية المحرر يدخل في حكم
 وعلى الثاني فالامر كذلك غير ان المذكور في المتن من الثلاثة
 المضمونين اثنان واختلال المحصر الواقع فيه على هذا اقل منه على
 الاول. وأما عبارة الشرح فهي وان سقط عنها بعض ما موكده
 تجد بعض خروانه كان عليه ان ياول كلامه المدعى بحيث يشمل المعتقد
 المتبرعى ولو يكن فاقته الى ذكر المعتقد الوجوبي الذي هو المتبادر
 من الساتبة لصدقها عليه حقيقة فذكرها آخر اقبح منه على التقدير
 السالف اذ فيه توضيح للواضح واعراض عما يجيب. ان تعرض له والتحجيص
 عنهما ذكر من جعل قوله حيث لا يعلم له قريب اشارة الى ان المراد
 بمجرد الاصل من لا يعلم قريب ليحرا كان او معتق أو فيه ما من كونه
 خلاف الظاهر وتر اشارة الى هذا ظهري ايراد من وايد فوايد و
 قلنا قد فرائد السيد السند للعلام الفهاوي في تعليقه المتعلقة بهذا
 المقام ابقاء الله وادامه ويمكن التوجيه ان المراد من حر الاصل
 من لم يكن معتقاً بأصل الشرع سواء كان حراً لم يسبق عليه يد
 لاحد اصلاً او عبداً ثم اعتق تبرعاً لا بأصل الشرع وحره فالحصر في

عبارة المتن سألمن القصص، أما بنفسها إن كان لفظ حر
الأصل داخل فيه بالتصرف في معنى الأصل فإن الأصل
والإصالة قد يطلقان على ما يقابل الالتي امرأ بعد
عمل الشارع إن لم يكن فيه وتمثيل للواقع في محلها
ليبان ما يصدق عليه السأئية حقيقة والتفريع بقى له فلو
علمه قريب وارث أو كان له معتق مستقيم أيضاً إن المعتقد
التبرعى له معتق البتة ولا يخفى أن هذا التوجيه الخاطري بال
العبد المستهأمر وإن كان مبنياً على إطلاق قريب غير معهود
من الأعلام لكنه إن تم اتوا المراد واسمى الكلام غاية الأحكام
فلعله أقل القبايح المرتكبة في هذا المقام.....
قولها فله مع الذكور خمسة من اثني عشر سنة
بيانها واضح وهو أن فرض الخنثى ذكر أو امرأة واثني آخرى
والفرصة على تقدير ذكر مرتته من اثني عشر سنة واحدة
واحد للذكور وعلى تقدير أن تكون من سائر الأنداد
للذكور واحد له تنسب الاثنان إلى الثلاثة في سائر

ان بينهما ما يتباينان ضرب احدهما في الاخر والحاصل اعنى الستة
 في الاثنين وانما اضرب به فيما لا يلائم الا نكسار عند التقسيم
 نصيبه من الستة واحد من الاثنين وواحد من الثلاثة وهو
 مستحق لنصفهما فينكسر عليه واذا ضربناه في الاثنين فالتقسيم
 اثني عشر مرة بالتصنيف وهو على تقدير ذكره وله ستة منها و
 تعطى نصفها ثلثة ومرة بالثلاث وهو على تقدير انوثته وله اربعة منها
 وتعطى نصفها اثنين فمجموع ما الخنثى خمسة والسبعة الباقية لاجنه
 وبعبارة اخرى سمحت للبعد القاصر واعاها أعطى للمزق ظهر السر
 وهي ان الخنثى يستحق على تقدير ذكره ربع الاصل وعلى تقدير
 انوثته سدس وذلك لان نصيبه ان كان ذكرا واحدا من اثنين و
 استحقاقه لنصف هذا الواحد وهو ربع الاثنين ونصيبه ان كان
 انثى واحدا من الثلاثة وهو مستحق لنصفه ونصف الواحد من الثلاثة
 سدس بالنسبة اليها فاذا استحق الربع والسادس اجتمعا الى تحصيل
 عد ويكون مخرجا لهما جميعا بان ننسب احد مخرجيهما الى الاخر و
 لان بينهما توافقا بالنصف لضرب احدهما في نصف الاخر اعنى الستة

في الاثنين او الاربعة في ثلاثة فالحاصل اثنا عشر وربع ثلاثة وستة
 اثنان ومجموعها خمسة وهو نصيب الخنثى على تقدير اجتماعه
 مع المذكور فتفكر وتشكر قول بقريب ما سبق الا انه ابيان ظاهر
 فان الفريضة على تقدير ذكره من ثلاثة اثنان له وواحد لها
 وعلى تقدير انوثته من اثنين واحد له وواحد لها نصيب الاولى
 في الثانية للتباين بينهما والحاصل وهو ستة في الاثنين ونقسم
 الاثنى عشر الحاصل على فرضه ذكرا بالتثليث فله ثمانية يعطى منها اربعة
 وعلى فرضه انثى بالتصنيف فله ستة يعطى منها ثلاثة فمجموع ما
 اعطى منها سبعة وما اعطيت خمسة وكذا بالتقريب الذي ذكرته
 انا نصيب على تقدير المذكور ثلثا اثنان من الثلاثة وله نصف الواحد
 ثلثه وسهمه على تقدير انوثته واحد من الاثنين وله نصف هذا
 الواحد ايضا وهو ربعها نصيب مخرج الربع في نصف مخرج السدس
 او بالعكس للتوافق فن اثني عشر الحاصل مجموع الثلث والربع
 للخنثى والباقي اعني الخمسة للانثى فهو عكس الصورة الاولى قوله
 ومعهما ثلثا عشرة من اربعين سهما لان الفريضة لا توضيح ان

الفريضة على تقدير اثنتي عشرة من اربعة واحد له وواحد لهما و
 اثنان لاختيهما وعلى تقدير المذكور ثمانية اثنان له واثنان
 لاختيه وواحد لاختيهما نصيب الاربعة في الخمسة للتباين بينهما
 والمحصل وهو عشرون في الاثنين لئلا ينكر عليه نصيبه ونقسم
 المحاصل وهو الاربعون بالتوزيع على تقديره اثني عشر لاربعة
 العشرة يعطى نصفها الخمسة والاربعون على تقديره ذكرا وله خمسة
 الاربعين ستة عشر ويعطى نصفها الثمانية ومجموع الخمسة والثمانية
 ثلثة عشر هي له والباقي اعني السبعة والعشرين بين شريكيه
 اثلاثا ثلثها وهي ثمانية عشر للذكور اخيه وثلثها وهي التسعة لثلاثة
 اخته هذا واما بالتقريب الذي انا ذكرته فبان انما يستحق
 الخمس على تقدير المذكور فان المسئلة ح من خمسة ونصيب منها
 اثنان وله استحقاق نصفها وهو خمس لفريضة ويستحق الثمن على
 تقدير الاثنتي عشرة فان المسئلة ح من اربعة ونصيب واحد منها وله ثلثا
 نصفه وهو ثمن الفريضة فالتباين بين المخرجين نصيب احدهما
 في الاخر يحصل واربعون خمسها ثمانية وثمانية خمسة له مجموعها ثلثة

عشر والباقي بين الباقيين على ما مر تسعة للأنثى وضعفها الذكر
قوله بين الخصمين مع تساويهما إلا قول فكما إذا كان شئ واحد
بين حاشية مقدم أو واثني سابق است ١١
بيد رجلين يدعية كل منهما لنفسه ولم يأتيا ببينة يحكم بتنصيفه
مراعاة لهما جميعاً فليكن كذلك في باب الخنثى لأنه على تقدير كونه
مدح لهما الذكر وعلى تقدير أنوثته يستحق سهمه ولا تقدر أن تقسماً
ليس لأحدهما مرجح فيحكم بالتصيف وفيه من باب القياس المنهى
عندنا لا تنفع الخصمين حقيقة ويمكن أن يقال إن من مراجع
الأمور المحكم والقضاء علم أن هذا الحكم ليس مخصوصاً بما إذا
تحقق الخصمان حقيقة بل عام وشامل لكل ما هو كذا فهو من قبيل
تنقيح المناظرة على أن الخنثى ربما يدعى ذكرته تكثر السهام موزعة
الوارث لاخر أنوثته فهو الخصمان حقيقة كل منهما جالب منفته
فيحكم لهما بالتصيف قوله وعلى تقدير أن أنوثته أربعة أقوال
لأن للأنثى النصف واحد الأبوين السدس والباقي مردود
عليها أرباعاً فنصيب من أربعة وعشرين حاصله من ضرب الأربعة
المقسومة عليها مائة مائة في ستة أصل الفريضة التي بينهما وبين محرم

النصف تدخل فتلثة اربع من الاربعة والعشرين وهي ثمان عشرة
 للخنثى على تقدير الا نوثه اثنا عشر منها بالقرض وستة منها بالرد
 وربر واحد من الاربعة والعشرين وهي ستة لاحد الابوين اربعة
 فرصاً واثنان رد اذا رجعناها الى اقل عدد يكون مخرج الربع
 وجدناها اربعة قوله ضربت خمسة اه اقول هذا بعد الرد و
 القرينة حقيقة هي الثلثون لكن المال واحد فانك اذا نسبتهما
 الى ثمانية عشر مسألة الذكورة وجدت بينهما توافقاً بالسدس
 فتضرب احدها في سدس الاخر اعني لثلاثين في الثلاثة او
 الثمانية عشر في الخمسة والحاصل هو التسعون كما انه الحاصل لجد
 الارجاع وهذا من الاتفاقات ولا فلكثيراً ما يتفاوت الامر بينهما
 وليكثر المونة في القرينة الحقيقية قوله خمسة مسألة الا نوثه اه هذا
 بعد الارجاع والا فالقرينة ثلثون وتوضيحه ان اصل القرينة
 في هذه الصورة على هذا التقدير ستة لانها هي مخرج الكسور
 الواقعة فيها اعني لثلاثين والسدس فان مخرج الثلاثين الثلثة
 ومخرج السدس ستة والثلثة داخله في السنة فيكتفي بها فاذا

أعطى احد الابوين السدس لواحد من الستة والبنتان اعني بهما
 الخنثى والبنت الثنتين الاربعة منها بقي واحد منها يرد عليهم
 اخماسا خص على احد الابوين واربعة اخماس على الباتنتين فيضرب
 الستة في الخمسة مخرج الكسور يحصل ثلثون سدسها وهو الخمسة
 لاحد الابوين وثلثاها وهما العشرون للبنتين عشرة للخنثى وعشرة
 للانثى يبقى خمسة اربعة منها للبنتين وواحد منها لاحد الابوين
 فمجموع ما اعطيتا اربعة وعشرون وهي اربعة اخماس لثلاثين
 ومجموع ما اعطى الاب او الام ستة وهي خمس لثلاثين فلما كان
 تقسيم الثلاثين اخماسا ردها انشأ الى الخمسة تقليلا للمونة تقسم
 الخمسة ما قسم انقلون بان يعطى الاب او الام واحدا بالافرض والرد
 وتعطيان اربعة كل واحد وكله توضع لنفس قاعدة الارجاع واما
 التقسيم فيما نحن فيه فموتون على عمال اخر من الضرب في
 مسئلة الذكورة وغيرها على ما ذكره الشارح وقد كوها نحن في
 التعليق التالية قوله في ثمانية عشر مسئلة الذكورة وتحصيلها
 بان ننظر الى اصل الفريضة وهي الستة لان ذا الفرض على هذا الفرض

واحد وهو احدى الايتين يعطى واحدا من الستة والخمسة الباقية
 تنكسر على الخنثى ولان شي عندا لثلاثين تنسب الخمسة الى واحد وعشرين
 وبها لثلاثة ثم نظر بها فيها للتباين بينهما والحاصل من ضرب
 الخمسة في لثلاثة ثمانية عشر قوله تبلغ تسعين وقاعد ضرب
 الخمسة في كل عدد وان يبسط نصف المضروب في عشرين
 هو هنا تسعة وبدا لبسط تصير تسعين قوله في الاثنين بان
 يضرب صورة التسعين وبها في الاثنين تصير اتم تبسط
 عشرين يحصل ١٨٠ وهو المطلوب قوله لاحد الايتين ثلثة وثلاثون
 ١٨ تنقسم الى اقسام بحيث يقرب الى فهم كل ناظر نظرا ما على تقدير
 الاية ثمة فبان يخال خمس ١٨٠ وبها ٣٦ لاحد الايتين واربعه اقسام
 ١٨٠ وبها ٣٦ الخنثى والاثنى ٢٢ للخنثى و٢٢ للثنى واما على تقدير
 المذكورة فسد منها لاحد الايتين وهو ٣٠ والباقي وهو ٥٥ ايتين
 الاثنى والخنثى اثنا ثمانية ١١ ضعف ما لها وهو ٥٥ فمجموعها ١١٦
 الايتين ١٦٦ اعطى نصفها ٨٣ ومجموع ما للخنثى ١١٢ اعطى نصفها
 ٥٦ وجميعها والاثنى ١٢٢ ولها نصفها ٦١ قوله فقد سقط من

يعرب الخنثى في الستة اى اصل الستة لاني اختلفت كما يهبط العيار في الخنثى في خمسة اقسام
 السبعة اقسام في الستة في الستة

سواء واحد الا برون يعني انه اذا صار سهام واحد الا برون ٣٣ فقط
وسطة ثلاثة من السهام التي هي له على تقدير الا برون ثمة وهي ستة
وثلاثون والثلاثة الساقطة نصف الستة المردودة عليه الفاضلة
على سهامه اذ انعدت ولو حظت على تقدير المذكورة فانها ما
تكون والستة المردودة فاضلة عليها ثم ان الغرض من هذا
الكلام المأخوذ ببيان ذكته لطيفة او التنبيه على ما خفي من ان ستة
وثلاثين كيف صارت سهام واحد الا برون او الاشارة الى طريق اخر
للعمل في هذه المسئلة السادسة ومع العد وراه لا وجه لترك
ذكر المعتقد قبيل منا من الجهورية الا السهم من المصنف والشايع
جميعاً وانه في قوله من محكمها مع افراد منا من الجهورية فتحكم
قوله في المسئلة العاشرة كزوج مع المرتبة الثانية يمكن ذلك في
زوج مع المرتبة الثانية بخلاف المرتبة الاولى فانه ان اجتمع مع
الزوجة الا ولاد لم يبق له النصيب وان اجتمع مع الا بوان او احد
لم يكن في الفريضة نصف فقط وفيه نظر فانه يمكن ان يجتمع مع
الزوج الاب فقط فالوارث بالفرض لا يكون الا انه وجه ولا ارث

للابحار الابا القمارة فيكون حاله كحال الاخ معه فتدبر كذا افادة
 سيدنا العلامة ابقاه الله وادام في تعاليمه المتعلقة بالمقام اقول
 وفيه شئ اخر وهو ان المرتبة الثانية تشمل ولد الام مع ان ^{يعتد}
 الزوج مع الواحد او المتعدد منهم لا يستقيم مثلاً لا يخاف حلاً
 فانهم من ذوى الفروض ايضا فلا يكون اصل الفريضة ههنا ^{اثنين}
 كما قال ونظر السيد العلامة ادام الله ايامنا هو متوجه على ما
 فعل سبط الشارح من جعل قبل الثانية احترازياً وما هذا الكلام
 فوارد على عبارة مطلقاً الا ان يزاح بان المراد من المرتبة مطلقاً
 لا المرتبة المطلقة فافهم قوله في محادية عشر على مخارج السهام
 لا يخفى ما في العبارة من تسامح فان الفريضة قد تطلق على ما
 فرضه الله في الكتاب وقد تطلق على ما تصح منه تقسيم الميراث
 على الورث ومعلوم ان المراد منها ههنا معناها الاخير وهو بعينه
 مخرج السهام فانقسامها على مخارج السهام كما قاله الشارح غير
 معقول الا ان يتصرف في معنى المخرج ويراد بها مصارف السهام
 كما في بعض الحواشي وهو محتاج الى ثبوت اطلاقها عليها في لسان

العرب وفيه تأمل او يراد بها مصادرها ومباوئها فان المخرج
 شميخة ظرت اعنى من خرج منه لاجل السهام وهم الورثة ولكن
 المراد باتين فالامر هين قوله في مثال المتاخلة يوافق نصيبه بانثالث
 انه انما عمل بالتوافق دون التداخل تقليلا للفرصة فان التداخل
 يوجب الاكتفاء بالسته ولما ان بينها وبين عدد الزوجات توافقا
 بالنصف فيضرب الاربع في الثلاثة التي هي نصفها يحصل
 اثنا عشر فيحصل من ضربها في اصل الفرصة ثمانية واربعون وهو
 اكثر من الستة عشر الحاصلة على تقدير العمل بالتوافق قوله
 فيدخل ما بقي من عدد الاخوة الخ انما عمل هنا بالتداخل
 دون التوافق بالمعنى الاعومع ان ماؤها واحد لما في العمل بالتداخل
 من تقليل المؤنة وقصر المسافة فان العمل بالتوافق يحتاج الى
 ضرب الباقي اعنى الاثنين في نصف الاربعية وهو الاثنان فيحصل
 اربعة وقد كانت حاصلة من قبل فالاجتزاء بها كافي وهووة

العمل بالتداخل اولى

كتاب الحدود

قوله في المسئلة الخامسة في حد السرقة وحمل النفس عليه
 مطلقا لا يتم اي لا يتم القياس على المال في خصوص سرقة الصغير
 وبغيره دون ما عدا ذلك من الاضداد كالنقويت والجناية على اعتنا
 ولو كان صيانة النفس سببا للقطع في سرقة الصغير لكان تقويت
 وتقويت اجزائه موجبا للقطع ايضا صيانة للنفس قوله في
 المسئلة السادسة وقد روى ان عليا امر بوطؤ تباشير الاهل
 اقول لا يخفى انه لا دلالة في الرواية على ما هو المراد من ان
 قتله جائز لكل من قد رآه من الاثم بل لما تدل على جواز
 ذنبه لا ينافي وهذا ما ليس فيه كلام

